المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

ديسمبر 2025

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

خلاف النفوذ الخليجي وتصفية الحسابات.. كيف يدفع اليمنيون ضريبة التنافس السعودي الإماراتي؟

انتهى عام 2025 دون أن يطوي أوراق الأزمات الاقتصادية والمعيشية في اليمن، بل كان آخرُ شهر منه محطة جديدة تماماً للمرور بمنعطفات أكثر خطورة، ويمكن القول إن الاقتصاد واليمن ككل أصبح ربما في مهب «إعادة هندسة» شبه كاملة، نظراً للتطورات غير المسبوقة التي شهدتها الساحة اليمنية شرقاً وجنوباً.

ففي ديسمبر الماضي، سيطرت قوات «المجلس الانتقالي» المدعوم من الإمارات، على محافظتي حضرموت والمهرة، في حدثٍ أعطى إشارة واضحة إلى نية الانتقالي إخراج المنطقة الشرقية من عباءة «الشرعية» تماماً، وهو ما أثار قلق «السعودية» التي انتظرت قليلاً من الوقت قبل أن تحسم موقفها الرسمي وتتدخل عسكرياً لإخراج الانتقالي من الشرق الاستراتيجي بالنسبة للمملكة وأمنها ونفوذها.

خرج الخلاف السعودي الإماراتي بوضوح إلى العلن. في 25 ديسمبر، أصدرت الخارجية السعودية بياناً رسمياً شديد اللهجة اعتبرت فيه التحركات العسكرية في حضرموت والمهرة «أحادية» «غير قانونية» وتمت دون تنسيق مع التحالف الذي تقوده المملكة، وطالبت الانتقالي بالانسحاب الفوري، وهو ما رفضه المجلس معتبراً تحركاته مطلباً شعبياً. أدى ذلك إلى تدخُّل عسكري سعودي وتصاعُد التوترات غير المسبوقة إلى حد إعلان العليمي «حالة الطوارئ» ومطالبة رئيس المجلس الرئاسي المدعوم سعودياً بإنهاء التواجد الإماراتي وخروجها الكامل من اليمن، مع إنهاء اتفاقية الدفاع معها.

تَشَظٍّ حكومي وضربة قاصمة للإصلاحات الاقتصادية

يعيش الاقتصاد اليمني، وتحديداً في مناطق «حكومة عدن»، مخاضاً عسيراً بين طموحات الإصلاح المؤسسي وواقع الاضطرابات الحادة التي تضرب ركائز الاستقرار المعيشي.

فعلى الرغم من الحزم الإصلاحية التي تبنَّتها الحكومة، ترسم المؤشرات والتقارير الاقتصادية، المحلية والدولية، صورةً قاتمة للمستقبل المعيشي والقدرة الشرائية للمواطن، مما يضع هذه الإصلاحات أمام امتحان المصداقية والاستدامة.

وخلال الاضطرابات العاصفة، يُتوقَّع أن تستمر حالة الأزمة واسعة النطاق في مناطق حكومة عدن حتى شهر مايو 2026 على الأقل، كنتيجة للصراع الاقتصادي المحموم بين حكومتي صنعاء وعدن، وللصراع القائم بين قوى حكومة عدن نفسها، وتآكُل بيئة الأعمال وضعف سوق العمل.

وتوصف محافظة «حضرموت» الأكبر مساحةً في اليمن بأنها حجر الزاوية في أي محاولة لإنعاش الاقتصاد اليمني، فبصفتها المورد النفطي الأبرز (قطاع المسيلة وحده كان يغطي 39% من الإنتاج النفطي في السابق)، أصبحت اليوم ساحة لتجاذبات إقليمية ومحلية وتوترات لم تشهدها البلاد من قبل.

في هذا الوضع ضُربت الإصلاحات الاقتصادية والمالية في مقتل. حكومة عدن كانت خلال الأشهر الأخيرة اعتمدت حزمة إصلاحات نقدية لكبح انهيار الريال اليمني واستعادة ثقة المانحين، إلا أن الاضطرابات في حضرموت والمهرة أفرغت هذه الإصلاحات من مضمونها، وحولتها إلى مجرد حبر على ورق في ظل فقدان السيطرة على الموارد السيادية.

وعملياً، خرجت المنافذ والموارد عن السيطرة في ديسمبر الفائت، أي لم تعد السيطرة الميدانية في الشرق تتبع منطق الدولة، بل تحولت إلى أدوات نفوذ بيد القوة التي تطالب بالانفصال. ورأى محللون اقتصاديون أن ما حدث عملية «تفكيك ممنهج» للموارد الكبرى وإدارتها عبر كيانات شبه مستقلة، بما يعزز فكرة يمن الدويلات الصغيرة العاجزة عن امتلاك قرار وطني موحد.

وفي سابقة سياسية خطيرة، انتقل الانقسام السياسي إلى صلب الجهاز التنفيذي للدولة، إذ أصبح «الانفصال» -المشروط بالسيطرة على حضرموت والمهرة- موقفاً رسمياً أعلنه عدد من الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات.

ولم يقتصر تأييد دعوات الانفصال وإقامة «دولة الجنوب العربي» على الوزراء المحسوبين على حصة المجلس الانتقالي (مثل وزراء الخدمة المدنية، الشؤون الاجتماعية، الكهرباء، والزراعة)، بل امتد ليشمل وزراء من خارج حصة الانتقالي (مثل وزراء الأشغال والتخطيط) وفق تتبُّع مرصد «بقش»، ما أشار إلى مخطط لتطبيق فكرة «الأمر الواقع» في مفاصل الدولة.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

هذا الانقسام أدى إلى شبه شلل مؤسسي، فبينما حاولت الرئاسة (المتمثلة في رشاد العليمي المدعوم من السعودية) التمسك بـ«المرجعيات الدستورية والقانونية»، تصرفت فروع الوزارات في عدن ككيانات تابعة لمشروع سياسي مغاير، مما أفقد الحكومة انسجامها وقدرتها على اتخاذ القرار السيادي. ذلك يعني أن الغليان الميداني أنتج تصدعاً هيكلياً داخل «حكومة عدن»، حيث انتقل الصراع من الخنادق إلى مكاتب الوزراء، ليوضَعَ مشروع «الدولة المعترف بها دولياً» أمام امتحان البقاء أو التحلل النهائي.

وأمام هذا التحدي الوجودي، حاولت الرئاسة وبعض الوزارات السيادية لملمة الشتات عبر بيانات تحذيرية. رشاد العليمي اعتبر أن تصريحات الوزراء خروج جسيم عن الدستور واستغلال للوظيفة العامة لتحقيق مكاسب سياسية. وبنفس السياق، حاولت وزارات مثل الإعلام، الصناعة والتجارة، والعدل، النأي بنفسها عن التجاذبات، محذرةً من أن الزج بالمؤسسات في الصراعات السياسية سيؤدي إلى انهيار ما تبقى من بيئة الأعمال وسلاسل الإمداد الغذائي وغيرها.

العليمي حذّر من تكريس «منطق السلطات الموازية»، وأشار إلى أن الشراكة مع المجتمع الدولي لا يمكن أن تقتصر على الدعم المالي، بل يجب أن تشمل حماية فكرة الدولة ومؤسساتها الشرعية، وهو تصريح حمل في طياته قلقاً واضحاً من أن اليمن تُدار كملف أمني سياسي، لا كمشروع دولة قابلة للحياة.

«صندوق النقد» ينسحب ورهان الإصلاح ينهار

عقب اندلاع الاضطرابات -في حضرموت والمهرة- المقرونة بـ«التمرد السياسي» داخل حكومة عدن، تلقّى المسار الإصلاحي للحكومة ضربة غير محسوبة، تمثّلت في توقف أنشطة «صندوق النقد الدولي» في اليمن. فبعد شهرين فقط من استئناف نشاطه (في أكتوبر 2025) إثر توقف دام 11 عاماً، أعلن صندوق النقد تعليق كافة أنشطته في البلاد وتأجيل مشاورات «المادة الرابعة» إلى أجل غير مسمى.

شكّل هذا القرار زلزالاً دبلوماسياً واقتصادياً بالنسبة للحكومة، إذ عَكَس حقيقةَ فقدان الثقة الدولية في قدرة الدولة على السيطرة، ووضع الإصلاحات الاقتصادية في منطقة هاوية بالغة الخطورة.

وقد أدت تطورات سيطرة الانتقالي على حضرموت والمهرة، إلى اضطراب حاد في السلطات المحلية وعمليات تحصيل الإيرادات العامة، مما جعل الدولة تبدو عاجزة عن حماية مواردها السيادية.

رشاد العليمي وصف انسحاب صندوق النقد بأنه «جرس إنذار مُدَوٍ»، وأكد من الرياض أن الاستقرار السياسي هو شرط نجاح أي إصلاح، معتبراً أن استعادة ثقة المانحين لن تكون إلا بانسحاب كل القوات الوافدة إلى حضرموت والمهرة.

الصندوق لا يتعامل مع أرقام جافة فحسب، بل يراقب أدوات القوة لدى الدولة. وكانت مشاورات المادة الرابعة بمثابة شهادة حسن سيروسلوك تحتاجها الحكومة لفتح أبواب التمويل الدولي. وبتعليق أنشطة الصندوق، أصبحت الحكومة مكشوفة اقتصادياً وبلا بوصلة معتمدة دولياً.

وكان استئناف نشاط الصندوق في أكتوبر يمثل بارقة أمل لتعافي العملة وضبط الاختلالات الهيكلية، لكن الانسحاب المفاجئ حوّل الأمل إلى انتكاسة قد تعيد الاقتصاد إلى مرحلة التدهور التي سبقت شهر أغسطس 2025.

وفي قراءة أعمق للمشهد، نُظر إلى تحركات «الانتقالي» كخروج عن مبدأ الشراكة، وتَعَدٍّ على صلاحيات رئيس المجلس الرئاسي، خاصة فيما يتعلق بتحريك القوات المسلحة. وهذه الإجراءات لا تضرب العلاقة مع المانحين الدوليين فحسب، بل تحرج الحكومة أمام الشركاء الإقليميين، مما يهدد تدفق الدعم المالي والسياسي المستقبلي.

وتبرز مأساة المواطن اليمني كأكبر خاسر. توقّع اقتصاديون أن يؤدي تعطيل دور الصندوق إلى ضغوط إضافية على سعر صرف الريال اليمني، مما يغذّي التوقعات بارتفاع جنوني في أسعار السلع الأساسية. ومع توقف الدعم الفني والاستشاري الدولي، تتراجع قدرة الدولة على تأمين الاستقرار التمويني، ما يعني تآكل ما تبقى من دخل للأسر اليمنية المنهكة أصلاً.

السعودية ضد الانتقالي رسمياً.. والخلاف السعودي الإماراتي إلى السطح

السعودية -التي بدأت تحركات دبلوماسية بإرسال وفد سعودي إلى المكلا مطلع ديسمبر- أصدرت بياناً حاد اللهجة في 25 من الشهر، وصفت فيه تحركات الانتقالي (الذي رفض الانسحاب) بالتصعيد غير المبرر الذي يهدد استقرار مناطق ظلت بعيدة عن الصراع، وقالت إن هذه الأفعال أضرت بمصالح الشعب اليمني، وحتى بالقضية الجنوبية، مشددة على أن حل القضية الجنوبية يكون بالحوار السياسي الشامل لا بفرض الأمر الواقع بالقوة.

وفي اليوم التالي تدخلت السعودية عسكرياً وشنت غارات على مواقع للانتقالي في حضرموت. وفي 30 ديسمبر استهدفت غارة سعودية شحنة دعم عسكري وصلت إلى ميناء المكلا على متن سفينتين قادمتين من ميناء الفجيرة الإماراتي. وقالت الرياض إنه تم رصد دخول السفينتين دون تصاريح رسمية، مع قيام الطواقم بتعطيل أنظمة التتبع لإنزال كمية ضخمة من الأسلحة والعربات القتالية لدعم «الانفصاليين»، وهو ما اعتبرته الرياض «انتهاكاً صارخاً» لقرار مجلس الأمن 2216 وخطراً يمس أمن المملكة القومي.

في نفس اليوم، خرج رشاد العليمي -بتنسيق مع السعودية- بقرارات أعلن فيها «المواجهة الشاملة» لأول مرة. أعلن عن «حالة الطوارئ» لمدة 90 يوماً قابلة للتمديد، مع فرض حظر جوي وبري وبحري شامل على كافة الموانئ والمنافذ لمدة 72 ساعة، وإلزام كافة مؤسسات الدولة بتنفيذ القرار فوراً.

كما أعلن إنهاء الشراكة الدفاعية مع الإمارات (إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك)، متهماً الإمارات بدعم «تمرد عسكري» يهدف لتقسيم اليمن، وأمهل القوات الإماراتية 24 ساعة لمغادرة الأراضي اليمنية كافة. ومنح محافظي حضرموت والمهرة كامل الصلاحيات لإدارة الموقف الميداني، مع إلزام كافة القوات بالتنسيق مع التحالف بقيادة السعودية والعودة إلى المعسكرات لتجنب الاشتباك.

السعودية طالبت الإمارات بالاستجابة لطلب الحكومة اليمنية بالخروج خلال 24 ساعة وإيقاف أي دعم مالي أو عسكري لأي طرف داخل اليمن، معتبرةً الخطوات الإماراتية «بالغة الخطورة» ولا تنسجم مع أسس التحالف.

ردّت الإمارات بأنها تُعرب عن «أسفها الشديد» و«استهجانها» لما ورد في البيان السعودي من «مغالطات»، ورفضت الزج باسمها في التوترات اليمنية الداخلية، مؤكدةً احترامها لسيادة السعودية وأمنها. وقالت أبو ظبي إن السفن لم تحمل أسلحة، وأن العربات المنزلة كانت مخصصة للقوات الإماراتية العاملة في مكافحة الإرهاب، وأكدت وجود «تنسيق عالي المستوى» مع السعودية بشأنها.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

أربعة من أعضاء المجلس الانتقالي ممن تدعمهم الإمارات، أصدروا بياناً مشتركاً استنكر المطالب بمغادرة الإمارات. البيان الذي صدر عن (عيدروس الزبيدي، عبدالرحمن أبو زرعة المحرمي، فرج البحسني وطارق صالح) قال إن العليمي اتخذ إجراءات وقرارات انفرادية، شملت إعلان حالة الطوارئ، وإطلاق توصيفات سياسية وأمنية خطيرة، وصولاً إلى «الادعاء بإخراج دولة الإمارات من التحالف ومن اليمن». وأورد البيان أن قرارات العليمي خرجت عن الإطار القانوني وتفتقر إلى السند الدستوري والقانوني، وأنه «لا يملك أي فرد أو جهة داخل مجلس القيادة، أو خارجه، صلاحية إخراج أي دولة من دول التحالف العربي، أو الادعاء بإنهاء دورها أو وجودها، فذلك شأن تحكمه أطر وتحالفات إقليمية واتفاقات دولية لا تخضع للأهواء أو القرارات الفردية».

واعتبر الأربعة أن «الإمارات كانت، ولا تزال، شريكاً رئيسياً في مواجهة المشروع الحوثي، وقدمت تضحيات جسيمة، ودفعت أثماناً باهظة من دماء أبنائها، وأسهمت بدور محوري في تحرير مناطق واسعة»، وحذّروا من «الزج بالشرعية في صراعات عبثية» و«استخدام مؤسسات الدولة أو ما تبقى منها لتصفية حسابات سياسية داخلية أو إقليمية».

ثم أُعلن الخروج الإماراتي النهائي من اليمن. وزارة الدفاع الإماراتية أعلنت في 30 ديسمبر إنهاء ما تبقى من قواتها الإماراتية التي سمّتها «فرق مكافحة الإرهاب» في اليمن، لكنها قالت إن هذا الخروج "بمحض إرادتها" وضمن تقييمها للمرحلة، وذكرت أن قوتها الأساسية غادرت منذ 2019. اعتبر محللون أن هذا التصريح الإماراتي جاء كمحاولة لحفظ ماء الوجه وسط إحراج إقليمي وجدت الإمارات نفسها فيه، إذ أيّدت الدول العربية السعودية ودعت إلى رأب الصدع وضرورة بقاء اليمن موحداً، فيما التزمت واشنطن الصمت، وحذّرت بروكسل من أن المواجهة قد «تستنزف التحالف وتحيد به عن مواجهة الحوثيين».

لاحقاً قالت الإمارات إن قواتها غادرت الأراضي اليمنية خلال ساعات، لكن هذه المغادرة طرحت عدة تساؤلات يتناولها «بقش» تالياً، إذ لا يُعدُّ إنهاء التواجد كاملاً بالمعنى الذي تم الترويج له.

«حلف قبائل حضرموت» المدعوم من السعودية رحّب بـ«المواقف الأخوية الصادقة» للمملكة، واصفاً تحركات الانتقالي بـ«الاجتياح الغاشم»، والسلطة المحلية بحضرموت -التي أصبحت بقيادة المحافظ المعيَّن في ديسمبر «سالم الخنبشي»- أيّدت السعودية واعتبرت تحركات الانتقالي «تصعيداً غير مبرر» يضر بمصالح أبناء المحافظة ويعيق التنمية، مؤكدة وقوفها الكامل خلف المجلس الرئاسي وحكومة عدن.

الخلاف السعودي الإماراتي حوّل مسار الصراع اليمني من الوكالة إلى المواجهة، فالأزمة تجاوزت حدود الخلاف اليمني الداخلي لتصبح صداماً إقليمياً مكشوفاً، واللغة التي استخدمها العليمي (فتنة داخلية، مشروع تقسيم، أوامر خارجية) قُرئت أنها نقلت الأزمة من مربع الاحتواء إلى مربع «الدفاع عن الدولة».

تقارير مرصد «بقش» أظهرت أن التنافس الاقتصادي والنفطي بين الرياض وأبوظبي تحول إلى «تصادم مصالح» حاد، حيث تعتبر السعودية حضرموت (بثقلها النفطي والقبلي) خطاً أحمر لا يمكن تركه لنفوذ أي طرف آخر.

وفي الوقت الذي تراشق فيه الناشطون السعوديون والإماراتيون بالاتهامات غير المسبوقة على منصة «إكس»، لقي العليمي نصيباً من الهجوم الواسع من سياسيين وناشطين إماراتيين، مثل السياسي الإماراتي «عبدالله عبدالخالق» الذي وصف حكومة العليمي بـ«حكومة المنفى» ووصف العليمي نفسه بـ«المتسول والوغد وناكر الجميل»، وعايره بطلب الدعم المالي سابقاً من الإمارات.

قال عبدالخالق في تغريدة لاذعة: «تناسى رشاد العليمي أفضال الإمارات عليه عندما جاء إلى أبوظبي يشكو سوء معاملته في مقر إقامته ويتسول الدعم المالي لتغطية عجز في نفقات حكومته واستلم حينها 2 مليار دولار كجزء من 7 مليارات دولار قدمتها الإمارات لحكومة المنفى. تباً له من متسول ووغد وناكر جميل ولا أستبعد أنه سينقلب على أسياده» حسب قوله.

ووفق المعطيات الموثقة حتى تاريخ 30 ديسمبر 2025، بلغت الانقسامات داخل المجلس الرئاسي (المشكّل منذ أبريل 2022) ذروتها، واضعةً الشراكة الهشة بين المكونات المدعومة من السعودية وتلك المدعومة من الإمارات على حافة الانهيار الكامل. معسكر حكومة عدن اتهم المجلس الانتقالي باختراق مبدأ الشراكة والتوافق، ورأى أن الدعم الإماراتي المستمر للانتقالي مكّنه من فرض سيطرة أحادية على مناطق استراتيجية وموانئ ومناطق ساحلية حساسة، بينما معسكر الانتقالي المدعوم من الإمارات اعتبر التدخل السعودي «تدخلاً سافراً في شؤون حضرموت» ودعماً واضحاً لـ«الإخوان».

ومنذ سنوات، رفعت السعودية والإمارات شعار دعم «الشرعية اليمنية»، غير أن الممارسة العملية أفرغت هذا الشعار من محتواه، عبر دعم متزامن لقوى محلية متنازعة، لكلٍ منها ولاء خارجي مختلف. هذا النهج حسب تناولات بقش لم ينتج دولة، بل أنتج تشظياً سياسياً وأمنياً، حيث بات القرار اليمني موزعاً بين عواصم إقليمية، بينما تحوّلت مؤسسات الدولة إلى هياكل اسمية عاجزة عن فرض سيادتها حتى داخل مناطق نفوذها المعلنة.

ما سُمي بجهود «التهدئة» لم يكن في جوهره إلا إدارة مؤقتة للأزمة، تُستخدم عند الحاجة السياسية، بينما يستمر على الأرض دعم تشكيلات مسلحة خارج الدولة، تُستدعى عند كل منعطف تفاوضي أو أمني. والنتيجة أن الشرعية التي يُفترض الدفاع عنها تحولت إلى غطاء سياسي لتدخل مزدوج، سعودي وإماراتي، أسهم في تعطيل أي مسار وطني مستقل، وأعاد إنتاج الأزمة بأدوات محلية أكثر هشاشة وارتهاناً.

ولعلّ أخطر ما في المشهد اليمني ليس الخلاف بين الرياض وأبوظبي بحد ذاته، بل توظيف الأطراف المحلية كأدوات لهذا الخلاف، بما يحوّل الصراع من سياسي إقليمي إلى تفكك داخلي طويل الأمد. هذه الأطراف، التي جرى تسليحها وتمويلها خارج مؤسسات الدولة، لم تعبّر عن مشروع وطني، بل عن مصالح ممولها، ما جعلها مستعدة لتغيير مواقفها وتحالفاتها وفق إيقاع الصراع الخارجي.

وفي هذا السياق، أصبح الحديث عن «أمن اليمن» خطاباً فارغاً بحكم أن أي أمن يُبنى عبر كيانات موازية للدولة هو مجرد أمن مؤقت، هش، وقابل للانفجار عند أول تغير في التوازنات الإقليمية.

كما أن استمرار هذا النهج لا يهدد اليمن وحده، بل يزرع بؤر عدم استقرار دائمة تمتد آثارها إلى البحر الأحمر، والممرات التجارية، وسلاسل الإمداد والطاقة، وهو ما يجعل الأزمة ذات طابع اقتصادي-استراتيجي يتجاوز الحدود اليمنية. وبدل أن يتحول التحالف إلى مظلة إنهاء حرب، تحوّل إلى آلية لإدارة الانقسام، حيث يُعاد تدوير الوكلاء، وتُستنزف الجغرافيا، بينما يُؤجل الحل الحقيقي إلى أجل غير مسمى.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

عبر «درع الوطن».. منفذ السعودية إلى بحر العرب

تناول «بقش» التوتر بأنه يتجاوز الصراع التكتيكي، فالسعودية بتدخلها العسكري تسعى لإعادة هندسة القوة لضمان «منفذ مباشر» إلى «بحر العرب».

في هذا الإطار، برزت قوات «درع الوطن» (التي أُنشئت في أوائل 2023 ومقرها قاعدة العند بلحج) كبديل استراتيجي تسعى الرياض لتمكينه، إذ ضغطت السعودية لتسليم المواقع لقوات درع الوطن.

في المرحلة السابقة، جرى إقصاء حزب الإصلاح وقوات الشرعية التقليدية من مراكز النفوذ العسكري والأمني في الجنوب. ثم أُفسح المجال أمام المجلس الانتقالي لملء الفراغ، وبسط سيطرته على عدن ومناطق واسعة من الجنوب. ثم مع انتقال التوتر إلى حضرموت والمهرة، وهما المحافظتان الأكثر حساسية جغرافياً واستراتيجياً، اتضحت ملامح مرحلة ثالثة، عنوانها إعادة تشكيل المشهد عبر إحلال قوات «درع الوطن» تحت مظلة حماية المدنيين، وخفض التصعيد، واستعادة الاستقرار.

هذا المسار، وإن تم تغليفه بخطاب الوساطة والشراكة ووحدة الصف، قُرئ بأنه يعيد إحياء الطموحات والخطط السعودية القديمة-الجديدة للحصول على منفذ مباشر إلى بحر العرب، عبر فضاء جغرافي يمتد من شرق اليمن، ويمنح المملكة عمقاً استراتيجياً بحرياً مستقلاً عن مضائق التوتر التقليدية.

وتم إشراك عناصر جنوبية ضمن قوات درع الوطن لتولي المسؤوليات والمهام الموكلة إلى القوات المسلحة في حضرموت والمهرة، وذلك لإنجاح جهود السعودية، وفقاً للمتحدث الرسمي للقوات الحكومية الجنوبية.

في هذا السياق، اعتبر الانتقالي أن «قوات درع الوطن شريك في تأمين المنطقة»، وأنه لا توجد مشكلة معها بل مع «جماعة الإخوان»، متهماً السعودية بدعمهم. وأضاف متحدث الانتقالي -في تصريحات لـ«سكاي نيوز عربية» الإماراتية- أن قوات الإخوان جاءت إلى اليمن في تسعينيات القرن الماضي وتحمل عقيدة استعلائية وتتعامل مع سكان المنطقة على أنهم دخلاء، وأن أي ترتيب دولي سيكون مع أهل الأرض والمجلس الانتقالي.

الخروج من الباب والعودة من النافذة.. استراتيجية الإمارات للبقاء

في 31 ديسمبر، انقضت مهلة الـ24 ساعة لمغادرة القوات الإماراتية اليمن، وتحدثت التقارير والتصريحات الرسمية «عن تفكيك مواقع وسحب أفراد» وكذا تفكيك أجهزة اتصالات ومعدات تمهيداً للمغادرة، لكن السؤال الذي برز هو: هل نحن أمام انسحاب إماراتي حقيقي وكامل بالفعل، أم مجرد إعادة تموضع متذاكية لتخفيف الضغوط السياسية؟

رغم إعلان وزارة الدفاع الإماراتية رسمياً إنهاء وجود «فرق مكافحة الإرهاب» التابعة لها، كشف تحليل «بقش» عن مفارقات هامة، أبرزها أن الانسحاب محدود ويركز على الحضور المباشر فقط، وأن النفوذ قائم عبر المستشارين العسكريين وضباط الارتباط والدعم الاستخباري متواصل مع الحلفاء المحليين (الانتقالي، النخبة الحضرمية، وقوات طارق صالح).

ويمكن تفسيرُ التمسك الإماراتي المبطَّن بالتواجد في اليمن من خلال النظر إلى الأهمية الاستراتيجية للمناطق، وخصوصاً أرخبيل سقطرى. فالأرخبيل يظل حجر الزاوية في الاستراتيجية الإماراتية، وهو ما جعل الانسحاب المعلن محل شك كبير، وأشبه بالخروج من الباب والعودة من النافذة.

سقطرى تمنح الإمارات القدرة على مراقبة الملاحة في بحر العرب وخليج عدن وباب المندب. وبالتعاون مع إسرائيل عملت الإمارات على مشروع «Crystal Ball» وأنشأت قاعدة عسكرية ومطارات للطائرات الثقيلة والمسيّرة في الجزيرة. كما سيطرت أبوظبي وشركاتها على الخدمات (المطار، الكهرباء، الوقود وغيرها)، إلى حد أن الوقود والخدمات تُحدّد أسعارها للمواطنين في سقطرى وفقاً للدرهم الإماراتي في ظل وضع معيشي متدهور.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

وللإمارات مصالحها المعروفة في الساحل الغربي، فالسيطرة على جزيرة ميون (محطة تموين السفن بالفحم)، ومدينة ذوباب، وميناء المخا، تعزز قبضة الإمارات على ممر يمر عبره 30% من نفط العالم.

بناءً على ذلك، طرح «بقش» ثلاثة سيناريوهات للانسحاب:

1.الانسحاب الشكلي (الأكثر احتمالاً): بقاء النفوذ عبر الوكلاء والاستشارات الاستخبارية والتحكم في الموارد.

2.الانسحاب الجزئي: تسليم مواقع في حضرموت والمهرة تحت الضغط، مع التمسك بسقطرى والجزر اليمنية لضمان العمق الاستراتيجي.

3.الانسحاب الكامل (الأضعف احتمالاً): نظراً لتعقيد شبكة الحلفاء والمصالح الاقتصادية والعسكرية التي بنتها الإمارات على مدى سنوات، بالموازاة مع شبكة حلفاء السعودية.

لم تنسحب الإمارات فعلياً من اليمن بالمعنى الاستراتيجي الشامل، حيث يتطلب التحول الحقيقي إعادة ترتيب كاملة للتحالفات الإقليمية، وهو أمر معقد في ظل التشابك العسكري والسياسي القائم. وحتى إشعار آخر، تبقى سقطرى ركيزة من ركائز النفوذ التي لا يبدو أن أبوظبي مستعدة للتخلي عنها بسهولة.

تصعيد سياسي.. «مرحلة انتقالية» لسنتين

بنهاية ديسمبر، استقبل المشهد اليمني العام الجديد 2026 بإعلان أحادي الجانب من «المجلس الانتقالي» عن «مرحلة انتقالية» مدتها سنتان لتقرير المصير، وبينما أيّدت الإمارات هذه الخطوة، تفجرت موجة رفض محلي واسع وواصلت السعودية تدخلها العسكري عبر الغارات الجوية في حضرموت.

دعا «عيدروس الزبيدي» المجتمع الدولي إلى رعاية حوار شمالي-جنوبي يضمن «حق شعب الجنوب» عبر إطار زمني محدد، وتنظيم «استفتاء شعبي» بإشراف مراقبين دوليين وبآليات شفافة مقتبسة من الممارسات الدولية. كما دعا مؤسسات الدولة والحكومة لتطبيع الحياة وتحسين الخدمات، مع حصر تحصيل الإيرادات في «بنك عدن المركزي» باعتباره سلطة مركزية مستقلة.

وأقر الانتقالي «إعلاناً دستورياً» لـ«استعادة دولة الجنوب»، على أن يدخل حيز التنفيذ رسمياً في 02 يناير 2028، وحذّر من أن الإعلان سيكون «نافذاً فوراً» قبل ذلك التاريخ في حال عدم الاستجابة للمطالب أو تعرض الجنوب وقواته لأي اعتداء عسكري.

واجه هذا الإعلان رفضاً واسعاً من مكونات جنوبية رأت فيه محاولة لإقصاء الجميع وتنصيب الزبيدي متحدثاً حصرياً باسم الجنوب. ووقّعت عشرات الشخصيات الرسمية (أعضاء مجلس قيادة، ووزراء حاليين وسابقين، وسفراء ومحافظين وكيانات جنوبية وحضرمية) بياناً أكدوا فيه أن هذه الإجراءات الأحادية تخدم «أجندات خارجية» وتضر باللحمة الجنوبية.

طالبت المكونات العليمي بإقامة «مؤتمر جنوبي شامل»، وقدم العليمي طلباً للسعودية لرعاية هذا المؤتمر ليضم الجميع بما فيهم الانتقالي، وهو ما وافقت عليه الرياض.

وشنّ السفير السعودي لدى اليمن «محمد آل جابر» هجوماً لاذعاً على الزبيدي، متهماً إياه باستغلال القضية الجنوبية لمكاسب شخصية وإقصاء أبناء المحافظات، وقيادة هجوم عسكري على حضرموت والمهرة تسبَّب في ترويع المدنيين وسقوط قتلى وجرحى، وتنفيذ أجندات خارجية تسعى لخلق فجوة بين الجنوبيين والمملكة. كما كشف جابر عن «تعنت» الزبيدي ورفضه إصدار تصريح لطائرة سعودية رسمية بتاريخ 01 يناير 2026، وإغلاق حركة الطيران في مطار عدن.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

كيف أثرت التوترات على ملف الرواتب؟

وصل الصراع إلى «لقمة عيش» المواطن البسيط، إذ توقفت إجراءات صرف الرواتب المتأخرة للموظفين المدنيين في مناطق حكومة عدن، في لحظة بلغت فيها المعاناة الإنسانية والارتباك الحكومي ذروتهما.

وكانت وزارة المالية بدأت فعلياً استعداداتها لتسليم رواتب ومستحقات متأخرة، إلا أن الإجراءات توقفت فجأة دون أي تفسير رسمي من الإدارات المالية. وخلّف التوقف موجة غضب عارمة بين الموظفين المعتمدين كلياً على الراتب لتأمين الاحتياجات الأساسية.

ويعجز الكثير من الموظفين عن توفير أدنى المتطلبات لأسرهم، وسط ظروف تفوق قدرة التحمل البشري، بينما تظل الإدارات الحكومية صامتة ومتجاهلة الوضع المعيشي الصعب للمواطنين.

وحذّر خبراء اقتصاديون ومصرفيون من سيناريوهات خطرة تلوح في الأفق، منها إمكانية «السحب على المكشوف»، حيث قد تضطر الحكومة لاستخدام أموال غير مغطاة بالكامل لصرف الرواتب، وهو ما يهدد بانهيار قيمة الريال اليمني.

ورغم أن الريال شهد تحسناً نسبياً (بنسبة 43%) منذ مطلع أغسطس 2025، إلا أن متابعات «بقش» أكدت أن هذا التحسن لم ينعكس على أسعار السلع والخدمات في الأسواق. كما زاد تعليق «صندوق النقد الدولي» أنشطته ووقف اجتماعات «المادة الرابعة» من احتمالات تدهور الوضع المالي، واضعاً الأسر أمام صدمة انخفاض حاد في الدخل والقدرة الشرائية.

وكانت وزارة المالية في عدن –قبل التوتر– حاولت امتصاص الغضب الشعبي (الناجم عن تأخر الرواتب لأشهر) بالإعلان في 21 ديسمبر عن صرف جزئي، حيث قالت الوزارة إنها استكملت إنجاز وتعزيز رواتب العسكريين لشهري سبتمبر وأكتوبر، إضافةً إلى تعزيزات القطاع المدني لشهر نوفمبر فقط، مع إطلاق التسويات للقطاع المدني لشهري سبتمبر وأكتوبر. كما شملت التعزيزات صرف النفقات التشغيلية للمشاريع الممولة خارجياً في عدد من القطاعات.

لكن الموظفين رأوا أن صرف شهرين بعد انقطاع خمسة أشهر لا يحل الأزمة، بل يرحّل الانفجار المعيشي لأسابيع قليلة أخرى. ولا يزال المدنيون والعسكريون على حد سواء بانتظار توضيحات رسمية حول أسباب التأخير المستمر في صرف الرواتب وعدم انتظامها، وأسباب عدم صرف جميع الرواتب المتأخرة دفعة واحدة، بما يخفف الضغط المعيشي على الموظفين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

وأطلق رئيس تحرير صحيفة الجيش، علي مقراط، صرخة تحذيرية من واقع مرير يعيشه منتسبو الجيش والأمن، الذين انقطعت رواتبهم لخمسة أشهر كاملة حتى ديسمبر. وقال إن مئات الاتصالات والرسائل تنهال على مدار الساعة من جنود عاجزين عن تأمين ثمن الدواء أو رغيف الخبز لعائلاتهم.

وبينما لا يجد العسكريون إجابات رسمية حول صرف رواتبهم المنقطعة، زار مقراط بنك عدن المركزي وقال إن الجميع في المركزي «تَبرَّم من الإجابة»، وإن الوصول إلى مكتب محافظ البنك أصبح مقيداً بإجراءات أمنية مشددة غير مسبوقة. ووجد مقراط جنوداً من قوات العاصفة يتمركزون أسفل دَرَج الدور الثاني في مبنى البنك المركزي، يمنعون أي شخص من الصعود إلى الدور الثالث الذي تقع فيه مكاتب المحافظ ونائبه، إلا بعد اتصال مسبق وموافقة، وهو ما أثار استغرابه الشديد، خاصة أن البنك يمر بأزمة سيولة غير مسبوقة، وصلت إلى حد العجز عن صرف فتات الراتب للعسكريين.

أكد هذا المشهد حجم الارتباك الإداري داخل المؤسسة النقدية الرئيسية في عدن، وكشف عن حالة توتر وقلق داخلي تزامنت مع تدهور الثقة العامة في قدرة الحكومة على إدارة الملف المالي.

ولا تفرق أزمة الرواتب بين مدني وعسكري، وقد خلقت بيئة ضاغطة أدت إلى تحولات اجتماعية خطيرة، منها لجوء الموظفين إلى الاستدانة من التجار والسماسرة وشبكات القروض الربوية، مما حوّل الراتب (حال وصوله) إلى مجرد وسيلة لسداد ديون قديمة.

كما تضطر أسر كثيرة إلى بيع المدّخرات مثل الذهب والسيارات والأثاث، وحتى العقارات السكنية والتجارية للبقاء على قيد الحياة وتلبية متطلبات المعيشة أو لسداد الديون.

وفي ديسمبر، شهدت أسواق عدن ارتفاعاً متسارعاً ومستمراً في أسعار المواد الغذائية الأساسية، مثل الدقيق والأرز والسكر والزيوت، وهو ما زاد من معاناة الأسر ذات الدخل المحدود. وأفاد مواطنون بأن الزيادات في الأسعار جاءت دون أي مبررات اقتصادية واضحة، ما يشير إلى حالة من الانفلات السعري واستغلال بعض التجار للأوضاع الصعبة للمواطنين.

وأبرزت هذه الأزمة غياب الرقابة التموينية من قبل الجهات الرسمية، بشكل سمح للتجار بفرض أسعار مرتفعة دون أي حسيب أو رقيب، مؤثرين بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر. وطالب المواطنون الحكومة والسلطات المحلية بالتدخل العاجل لتفعيل الأجهزة الرقابية، واتخاذ إجراءات حازمة للحد من التلاعب بالأسعار. ويؤكد اقتصاديون أن ذلك يضرب مصداقية خطط الإصلاح الاقتصادي المدعومة دولياً، ويعزز الانقسام داخل مراكز النفوذ الحكومية.

في السياق يلفت «بقش» إلى أن جرحى الحرب في محافظة تعز، واصلوا اعتصامهم المفتوح لشهرٍ أمام مبنى المحافظة المؤقت، وسط التجاهل المستمر من الجهات الرسمية ومحور تعز (الجناح العسكري لحزب الإصلاح)، ووصل التصعيد إلى حد إغلاق عدد من المكاتب التنفيذية في مدينة تعز، من بينها مكاتب المالية والضرائب، على يد الجرحى الذين يطالبون بصرف الرواتب بانتظام مع صرف الرواتب المتأخرة لخمسة أشهر سابقة، وتسفير الجرحى المحتاجين للعلاج في الخارج، واعتماد التعزيز المالي للجرحى غير المعززين مالياً، وكذلك صرف مبلغ الـ100 مليون ريال الشهري الموعود به سابقاً من قِبل رئيس المجلس الرئاسي.

يشير ملف الرواتب وغلاء المعيشة إلى أن عدن والمحافظات الأخرى تعيش لحظةً حقيقةٍ خانقة، إذ لم يعد بالإمكان إخفاء الفشل الإداري والمالي خلف الوعود السياسية، بينما يثبت صرف الرواتب «بالقطارة» وتحت ضغط الاحتجاجات، أن السلطات فقدت زمام المبادرة، وسط غياب خطط عاجلة وفاعلة وتأخر توحيد الأوعية الإيرادية، وانهيار اقتصادي يهدد بانفجار اجتماعي شامل ربما لن تستطيع المتاريس الأمنية في البنك المركزي صَدَّه.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

أسئلة أخرى: أرقام متضاربة وشركة مجهولة لتطوير «ميناء المخا»

بينما يعاني الاقتصاد اليمني من شلل شبه تام، برز ميناء «المخا» التاريخي كمركز استثماري مفاجئ. ففي 09 ديسمبر أعلنت وزارة النقل في عدن (المحسوبة على الانتقالي) عن توقيع مذكرة تفاهم لتطوير وتشغيل الميناء بمبالغ ضخمة، في خطوة ظاهرها «الاستثمار» وباطنها إعادة رسم خارطة النفوذ على واحد من أهم خطوط الملاحة العالمية، البحر الأحمر.

في التفاصيل، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة موانئ البحر الأحمر وشركة اسمها «بريما الاستثمارية المحدودة»، وذلك لإعادة تأهيل وتطوير وتشغيل ميناء المخا، بكلفة استثمارية تبلغ 130 مليون دولار، وفق ما أعلنته وزارة النقل. يهدف المشروع إلى تحويل المخا من ميناء «صغير» إلى ميناء تجاري حديث ومحوري منافس إقليمياً، وفق خطة من ثلاث مراحل (إعادة تأهيل، تحديث، وتوسعة)، ورفع العمق إلى 12 متراً لاستقبال سفن حمولتها 50 ألف طن، بما في ذلك سفن الحاويات، وبناء رصيف خرساني جديد بطول 280 متراً وغاطس 12 متراً، ورصيف آخر بطول 50 متراً، وكذلك إنشاء صوامع غلال وإسمنت، وثلاثة مستودعات ومباني إدارية وخدمية.

ورصد مرصد «بقش» تضارباً رسمياً لافتاً، فبينما ذكرت وزارة النقل أن التكلفة تبلغ 130 مليون دولار، أوردت وكالة «سبأ» التابعة لحكومة عدن رقماً دقيقاً هو 138 مليوناً و907 آلاف دولار، بفارق يصل إلى 9 ملايين دولار، وهو ما يطرح تساؤلات حول حقيقة تكلفة المشروع.

أما شركة «بريما الاستثمارية المحدودة» (Prima Investment Limited) فهي الحلقة الأكثر غموضاً في هذا الاتفاق. تتبّع «بقش» هوية الشركة القانونية ووجد أنها مسجلة في بريطانيا منذ عام 2013 (رقم 08557793)، والشركة مصنّفة كـ«شركة صغيرة جداً» ونشاطها الأساسي هو «شراء وبيع العقارات الخاصة بها»، ولا تملك أي سجل أو خبرة سابقة في إدارة الموانئ أو المشاريع اللوجستية البحرية.

ولا تتجاوز قيمة الشركة الصافية بضعة ملايين من الجنيهات الإسترلينية، وهو ما طرح سؤال مركزياً: كيف لشركة عقارية صغيرة في لندن أن تموّل وتدير مشروعاً بقيمة 139 مليون دولار؟

أشارت المعطيات إلى أن «بريما» قد تكون مجرد واجهة قانونية لجهات إقليمية أو دولية فضلت البقاء خلف الستار لإدارة الميناء الحيوي قرب باب المندب. وجاء توقيع المشروع في توقيت سياسي بالغ الحساسية، وكشف عن تناقضات في تطبيق القرارات السيادية.

فالميناء يقع تحت السيطرة العسكرية والسياسية للعميد طارق صالح، عضو المجلس الرئاسي والمدعوم من الإمارات، مما يمنح الاستثمار بُعداً سياسياً لتعزيز استقلالية الساحل الغربي اقتصادياً.

وبنفس الوقت جاء المشروع في الوقت الذي عملت فيه حكومة عدن على تطبيق القرار الرئاسي رقم (11) لعام 2025، القاضي بإغلاق أربعة موانئ (الشحر، رأس العارة، نشطون، وقنا) لضبط الإيرادات السيادية، بينما ظل ميناء المخا هو المستثنى الوحيد من الإغلاق والتنظيم، مما أثار جدلاً حول ما إذا كان يُعامل كميناء دولة أم كميناء خاص لقوة أمر واقع.

ويبرز السؤال الأبرز حول سبب توجيه الاستثمارات إلى ميناء المخا بينما يعاني ميناء عدن السيادي (الميناء الطبيعي الأعمق تاريخياً) من الإهمال والاحتجاجات العمالية، مما يوحي بأن القرار مدفوع بالرغبة في إدارة الموانئ ضمن مناطق نفوذ «لون واحد».

المضي في هذا المشروع يحمل مخاطر اقتصادية وسياسية جسيمة، أهمها تفتيت القرار الاقتصادي، أي تكريس واقع «لكل قوة ميناؤها»، وهو ما يضرب خطط الإصلاح الحكومي الشاملة في العمق.

ومن المخاطر أن المشروع يحقق مكاسب محلية محدودة لنفوذ الساحل الغربي، لكنه يعمق الانقسام بين موانئ «الشرعية الاسمية» وموانئ «النفوذ الفعلي». كما أن غياب المعلومات عن الممول الحقيقي والخبرة الفنية لشركة «بريما» يضع علامات استفهام حول مستقبل الميناء وسيادته الوطنية.

ويبدو أن مشروع تطوير ميناء المخا عملية «إعادة رسم خريطة» جيوستراتيجية، فاختيار شركة عقارية صغيرة مجهولة الخبرة وغير متخصصة في إنشاءات الموانئ وتطويرها، مع استثناء الميناء من قرارات الإغلاق السيادية، كلها مؤشرات على أن الميناء يتم إعداده ليكون رئة اقتصادية مستقلة لمراكز نفوذ محددة، بعيداً عن الرقابة المركزية لبنك عدن المركزي، وهو ما قد يؤجل أي حديث جدي عن دولة موحدة الموارد لسنوات.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ملخص لأبرز الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية في اليمن بنهاية عام 2025 (بيانات بقش)

المحور الرئيسي	المؤشر/ الحدث	التفاصيل
النمو والاقتصاد الكلي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليمن بنحو 1.5% خلال عام 2025، في ظل بيئة اقتصادية متدهورة تعاني من التضخم المرتفع، وتراجع المساعدات الخارجية، واستمرار الصراعات المسلحة، والانقسام المؤسسي والإداري بين السلطات النقدية والمالية.
العملة وسعر الصرف	انهيار العملة المحلية	تفاقم انهيار الريال اليمني بنسبة 30% منذ بداية 2025 في مناطق حكومة عدن، ليصل سعر الصرف إلى أكثر من 2,900 ريال للدولار الواحد في يوليو 2025، وهو أعلى مستوى في تاريخ اليمن.
التضخم الاقتصادي	معدل التضخم	ارتفع التضخم بأكثر من 35% على أساس سنوي في يوليو 2025، مقارنة بنسبة 27% في عام 2024، نتيجة انهيار الريال اليمني، ومحدودية تدفقات النقد الأجنبي، وتراجع الثقة في كفاءة الحكومة وقدرتها على إدارة السياسة الاقتصادية.
الرواتب والدخل	صرف الرواتب	استمرت أزمة تأخر صرف الرواتب دون أي حلول فعلية، ما فاقم الضغوط المعيشية وأضعف القدرة الشرائية للموظفين.
الرواتب والدخل	أزمة انقطاع الرواتب	طوال عام 2025 حتى نهايته، استمرت أزمة انقطاع رواتب المدنيين والعسكريين لأشهر متتالية بمناطق حكومة عدن، وجرت عمليات الصرف بشكل متقطع وغير منتظم ومحدود. وقد نجمت أزمة الرواتب عن عدة عوامل أبرزها أزمة السيولة والهدر والاختلالات المالية، وتسرب الإيرادات العامة وامتناع أكثر من 200 مؤسسة وهيئة وجهة حكومية عن توريد إيراداتها إلى مركزي عدن، ما قوّض قدرة الدولة على الإيفاء بالتزامات الرواتب وطلب المساعدات المالية من السعودية ودول الجوار.
الأوضاع المعيشية	انقطاع الرواتب والغلاء المعيشي	تفاقمت الأزمة المعيشية بشكل حاد نتيجة استمرار غلاء الأسعار (رغم تحسن سعر الصرف)، وغياب الدخل المنتظم، وتراكم الديون، ولجوء المواطنين إلى بيع المقتنيات الشخصية واستنزاف المدخرات وبيع العقارات الخاصة.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ملخص لأبرز الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية في اليمن بنهاية عام 2025 (بيانات بقش)

المحور الرئيسي	المؤشر/ الحدث	التفاصيل
الأسعار الأساسية	ارتفاع الأسعار في ديسمبر	ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة 15% خلال شهر ديسمبر وحده وفق البيانات التي جمعها "بقش"، وشملت الزيادة سلعاً حيوية مثل القمح، الدقيق، والأدوية.
الخدمات العامة: الكهرباء	أزمة الكهرباء في عدن	ازدادت أزمة انقطاع التيار الكهربائي سوءاً في مناطق حكومة عدن، حيث شهدت مدينة عدن انقطاعات تامة للكهرباء لأول مرة منذ 100 عام، وسط: • أزمات نقص الوقود، وصعوبات تموين محطات التوليد وخروجها المتكرر عن الخدمة. • احتجاز قاطرات الوقود في القطاعات القبلية. • استنزاف عشرات الملايين من الدولارات شهرياً في استيراد الوقود. • نشوء شبكات تهريب داخلي وخارجي. • عجز الحكومة عن تقديم حلول جذرية ومستدامة.
الخدمات العامة: الغاز	أزمة الغاز المنزلي في عدن	تفاقمت أزمة الغاز المنزلي في عدن، حيث وصل سعر أسطوانة الغاز إلى ما بين 10,000 و15,000 ريال، مقارنةً بالسعر الرسمي البالغ 8,500 ريال، مما زاد العبء المعيشي على الأسر.
التجارة والمعروض السلعي	انخفاض المعروض من السلع	بالتزامن مع توترات حضرموت، تراجع المعروض السلعي في الأسواق وسط مخاوف من تعطل الحركة الملاحية في الموانئ الرئيسية، ولجوء التجار إلى تقنين المعروض، إضافةً إلى توقف سلاسل الإمداد المتجهة إلى المناطق الشرقية.
سعر الصرف	استقرار هش للعملة	بنهاية ديسمبر 2025، استقر سعر الصرف في عدن عند حدود 1,620 ريالاً للدولار بالتزامن مع توترات حضرموت، إلا أن اقتصاديين حذروا من أن هذا الاستقرار هش وقابل للانهيار في أي لحظة مع استمرار الصراع والاختلالات البنيوية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

النفط اليمني.. محرّك صامت لصراع النفوذ بين السعودية والإمارات

بناءً على التحول الدراماتيكي الذي حدث منذ بداية ديسمبر 2025 وانتقال السيطرة في حضرموت والمهرة وكذلك شبوة إلى المجلس الانتقالي، أصبحت الثروة النفطية الورقة الأبرز في صراع النفوذ بين الرياض وأبوظبي.

وبسط الانتقالي نفوذه على مناطق ومنشآت حيوية ونفطية، إضافةً إلى المواقع العسكرية. وفي البداية، أشارت تقديرات إلى وجود تفاهم محتمل بين الرياض وأبوظبي، تسيطر به الأخيرة على السواحل والموانئ (عبر الانتقالي)، بينما تحتفظ الرياض بنفوذها في الهضبة الداخلية والمعابر.

وسرعان ما تبلور الخلاف السعودي-الإماراتي، بعد أن سيطر الانتقالي على حقول النفط التي تمنحه «ورقة ضغط اقتصادية» خانقة للتحكم في موارد الدولة المركزية واستخدامها لفرض مشروع الانفصال.

صراع النفوذ النفطي

في حضرموت يضم قطاع المسيلة أكبر حقول الإنتاج في اليمن، وتديره شركة بترومسيلة (حكومية)، وقد بلغت خسائر الحكومة بسبب توقف التصدير من هذا القطاع وسائر القطاعات النفطية اليمنية عموماً، أكثر من 7.5 مليارات دولار منذ أكتوبر 2022 حتى شهر مايو 2025 وفقاً لتصريحات حكومة عدن.

ويُعد ميناء الضبة بحضرموت المنصة الرئيسية لتصدير نفط المسيلة. سيطرةُ المجلس الانتقالي على الميناء منحت أبوظبي ورقة ضغط اقتصادية خانقة على الحكومة. كما شهدت محافظة شبوة تمدد قوات الانتقالي في قطاع «جنة هنت» وميناء «قنا» لاستغلال وتأمين الموارد الهيدروكربونية.

بَدَت الأزمة الأخيرة حول من يسيطر على «صنبور الإيرادات» ومن يضبط «أمن الممرات». سعت الإمارات لتمكين المجلس الانتقالي من السيطرة الكاملة على منابع النفط وموانئ التصدير، لأهداف منها توفير الاستقلال المالي لمشروع «دولة الجنوب»، بينما ترى الرياض أن خروج ملف النفط من يد حكومة عدن يهدد أمن المملكة القومي ويمنح أبوظبي نفوذاً دائماً على حدودها الجنوبية، كما يُفقد الشرعية الموالية للمملكة إيرادات سيادية تضمن استمرار عمل مؤسسات الدولة وتمنع انهيار الاقتصاد أكثر.

وصرّح حلف قبائل حضرموت بأن الإمارات هي الداعمة بالمال والسلاح للمجاميع التي هاجمت حقول المسيلة، وحذّر من تحويل مناطق النفط إلى ساحة تصفية حسابات.

وبنهاية ديسمبر أطلقت وزارة النفط بحكومة عدن تحذيراً من تحول الثروات النفطية والغازية إلى ساحة معركة وسط تصاعد التوتر السعودي الإماراتي. وناشد مصدر مسؤول في الوزارة كافة الأطراف لتحييد المنشآت الحيوية عن الصراعات الدائرة محذراً من أن أي اضطراب في القطاع النفطي سينعكس مباشرة على المواطنين، وهو تحذير لم تطلقه الوزارة إلا بعد خروج الأمور عن سيطرة الانتقالي وتدخل السعودية عسكرياً لإخراج قوات الانتقالي من حضرموت.

في المحصلة مثلت التوترات نقطة تحول خطيرة من دعم للفصائل المحلية إلى صراع مباشر على السيطرة على الثروات النفطية في جنوب وشرق البلاد. ويُبقي الصراعُ اليمنَ في حالة فقر قسري رغم امتلاكه للثروة، حيث تُهدر الثروة في صراع الإرادات الإقليمية، بينما يُترك اليمني في مواجهة المجاعة الصامتة.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

مصافي «الخشعة» السرية.. شبكة منظمة لنهب النفط

اضطرابات حضرموت كشفت عن واحدة من أخطر قضايا الفساد المنظم المرتبطة بالثروة النفطية في اليمن. منظومة «ظِل» متكاملة تبدأ من إنتاج النفط، مروراً بتهريبه، ثم تكريره بطرق بدائية غير قانونية، وانتهاءً ببيعه في سوق سوداء مفتوحة.

في منطقة «الخشعة» بوادي حضرموت تكشفت منظومة الفساد هذه. داهمت قوات مزارعَ في المنطقة، ليتم اكتشاف ثلاث إلى أربع محطات تكرير عشوائية وبدائية (مصافٍ سرية). وتقوم هذه المحطات بتصفية النفط الخام واستخراج البنزين والديزل والزيوت، وبيعها في السوق المحلية دون إشراف رسمي أو تصاريح.

بث إعلاميون مشاهد لهذه المصافي التي تعمل خارج أي إطار قانوني، مشكّلةً تهديداً اقتصادياً وبيئياً وصحياً بالغاً للسكان. وكشفت تحقيقات أولية مع القائمين على هذه المصافي (أحدهم ينتمي لمحافظة ذمار) عن «شريان حياة» غير قانوني يغذي هذه المنشآت.

قاطرات نفط خام تصل بانتظام عبر وسطاء ومهربين من محافظتي شبوة ومأرب. الصحفي الاقتصادي «ماجد الداعري» أفاد بأن بعض المصافي تعتمد على «آبار خاصة» في الخشعة، بينما يحصل البعض الآخر على الخام من «صافر مأرب»، ليتم تكريره وبيع عوائده الضخمة في السوق السوداء يومياً.

وأشار الخبير الجيولوجي «عبدالغني جغمان» إلى أن 5,000 برميل تخرج يومياً من مأرب بتوجيهات من السلطة المحلية أو قيادات رفيعة في «الشرعية» مقيمة بالسعودية، بينما تخرج 10,000 برميل من منشآت بترومسيلة بحضرموت بطرق غير قانونية.

بعد الكشف عما وُصف بـ«الفضيحة»، وجّهت النيابة العامة برئاسة «قاهر مصطفى» نيابة استئناف الأموال العامة بحضرموت بفتح تحقيق شامل وعاجل في واقعة «الخشعة»، على أن يشمل التحقيق القائمين، الممولين، الداعمين، والمتسترين، مع التشديد على ملاحقة أي موظف عام سهّل هذه «الجرائم الجسيمة» التي تمس المال العام. واعتبرت النيابة العامة هذه الأنشطة تهديداً للاقتصاد الوطني والسلامة العامة.

تحولت فضيحة مصافي «الخشعة» السرية إلى مادة للصراع السياسي المفتوح. ناشطون محسوبون على المجلس الانتقالي قالوا إن هذه الشبكات مرتبطة بقيادات سياسية وعسكرية من حزب «الإصلاح»، وأن الإصرار على البقاء العسكري في وادي حضرموت هدفه حماية هذه المصالح الخاصة لا الدولة.

ويشير «بقش» إلى أن القضية تفجرت في وقت سابق من 2025، في إطار صراع الأجنحة بين قوى حكومة عدن، وذلك بعد زيارة عضو الرئاسي والمحافظ السابق لحضرموت «فرج البحسني»، الذي كشف عن سحب غير قانوني للخام تحت غطاء وقود «محطة الريان»، ووجود أنبوب غير قانوني يربط منشآت ميناء الضبة بأحواش مجاورة، موجهاً اتهامات ضمنية للمحافظ الذي أُقيل في ديسمبر، مبخوت بن ماضي.

وتُشبِه هذه المصافي الصغيرة والرديئة في حضرموت ما يُعرف في الصين بمصافي «أباريق الشاي» (Teapots)، التي تتعامل مع النفط المهرب بعيداً عن الرقابة الرسمية.

إلى ذلك، ساعد تباين أسعار الصرف واختلاف أسعار المشتقات بين المحافظات وغياب سياسة تسعير موحدة في خلق سوق سوداء مفتوحة بلا سقف، كما تحوّل تكرير النفط إلى تجارة رائجة استغلالاً للحاجة الماسة للديزل لتشغيل مولدات الكهرباء في ظل عجز الدولة. وتشير هذه القضية إلى أن النفط اليمني يشهد فساداً مؤسسياً تداخلت فيه المصالح المدنية بالعسكرية، واستغلالاً لأوضاع الحرب لتكريس اقتصاد موازٍ.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

أزمة غاز خانقة في عدن.. بين المأزق الأمني وصناعة السوق السوداء

شهد الشهر الماضي أزمة غاز منزلي خانقة في مدينة عدن تحولت إلى كارثة معيشية مركبة. وبينما وقف المواطن في «طوابير اليأس» تحت أشعة الشمس، تشابكت خيوط الأزمة بين قطاعات قبلية في مأرب وأبين، وبين شبكات احتكار تجارية وجدت في معاناة الناس فرصة لمكاسب غير مشروعة، مع غياب الرقابة الحكومية.

تعددت مسببات الأزمة جغرافياً: في مأرب، أفادت الشركة اليمنية للغاز بأن قطاعاً قبلياً أعاق حركة الناقلات من منشأة «صافر»، مما خفض الكميات الواصلة لعدن. وفي أبين، استمر احتجاز مقطورات الغاز لأكثر من 20 يوماً من قِبل مسلحين قبليين، كوسيلة ضغط للإفراج عن محتجزين تابعين لهم، مما عطّل وصول الإمدادات القادمة من مأرب بشكل كامل.

أمام هذا المأزق، حمّلت شركة الغاز الأجهزة الأمنية المسؤولية الكاملة عن تأمين الطرق، وقالت إن دورها ينتهي بإيصال المواد إلى حدود المناطق المشتعلة أمنياً. وكشفت متابعات مرصد «بقش» وشهادات الناشطين عن وجه أكثر قتامة للأزمة، يتمثل في «الافتعال المتعمد» للأزمة. حيث رُصدت عمليات تحويل لمسار القواطر من محطات التوزيع الرسمية إلى «أحواش خاصة» تابعة لتجار، حيث يتم تخزينها وتفريغها بكميات محدودة جداً لخلق انطباع بوجود ندرة حادة.

وعمد بعض مالكي المحطات إلى إغلاق أبوابهم بحجة نفاد الكميات، بهدف إنعاش «سوق سوداء» يسيطرون عليها. واستمرت الأزمة حتى بعد رفع القطاعات القبلية في أبين، مما يثبت وجود خلل بنيوي في الرقابة، حيث تعمل شبكات الاحتكار على نسف أي جهود حكومية.

وأدت الفوضى السعرية إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطن اليمني المنهك أصلاً من تأخر الرواتب، فبينما يبلغ سعر أسطوانة الغاز الرسمي 8,500 ريال، تم بيعه بسعر وصل إلى 11,000 ريال، وفي ذروة الأزمة والانفجار السعري بِيعت الأسطوانة بسعر يتراوح بين 14,000 و15,000 ريال، أي بزيادة بلغت 100% عن السعر السابق، حسب تتبُّع مرصد «بقش».

وامتدت الأزمة لقطاع المواصلات العامة، حيث رفع سائقو الباصات الأجرة بشكل كبير نتيجة نقص «غاز السيارات»، مما ضاعف الأعباء على الطلاب والموظفين وشل الحركة اليومية في مديريات مثل كريتر وخور مكسر، ومناطق عدة في عدن وتعز ولحج.

حاولت وزارة النفط والجهات التابعة لها تدارك الموقف عبر سلسلة من التحركات، وصفها مراقبون بأنها «غير كافية». وجّهت الوزارة بتعزيز المخزون الاستراتيجي في عدن ومنشأة «بروم» بحضرموت لتقليل الاعتماد على النقل المباشر أثناء الطوارئ. كما شكّلت السلطة المحلية لجاناً لضبط المتلاعبين، لكن الواقع الميداني ظل يشير إلى استمرار سطوة السوق السوداء.

وأُعلن عن تسيير أسطول يضم 461 مقطورة، إلا أن هذه الكميات لم تلمس حاجة المواطن بسبب ثقب الفساد في آليات التوزيع المحلية وفقاً لمواطنين تحدّثوا لـ«بقش».

وتجسّد أزمة الغاز هشاشة الخدمات الأساسية في مناطق حكومة عدن، وتكشف عن ثلاثة تحديات كبرى، الأول هو غياب الهيبة الأمنية، حيث تستطيع القطاعات القبلية قطع شريان الطاقة لفترات طويلة دون تدخل حاسم. والثاني هو تغول تجار الأزمات وتحويل الغاز من خدمة عامة إلى أداة للترزق السريع في ظل غياب العقوبات الرادعة مثل سحب التراخيص. أما التحدي الثالث فهو فقدان الثقة وتآكل مصداقية الإصلاحات الاقتصادية الحكومية أمام الشارع الذي يرى أن التوجيهات الرسمية لا تجد طريقها للتنفيذ.

وتطالب الحكومة بتفعيل أدوات الرقابة الميدانية والضرب بيد من حديد على «أحواش التجار» وتأمين طرق الإمداد، قبل أن تتحول «طوابير اليأس» إلى وقود للاحتقان الاجتماعي والغضب الشعبي الذي قد ينفجر في أي لحظة.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

البيئة المالية ومركزي في قلب المخاطر

بينما كانت حكومة عدن تسابق الزمن لتقديم مدينة عدن كبيئة آمنة للعمل المصرفي والتجاري، وبيئة بديلة مناسبة لنقل المراكز المالية للبنوك من صنعاء إلى عدن، جاءت التوترات السياسية والعسكرية الأخيرة لتعيد رسم مشهد من الغموض القاتم، حيث أصبح التوتر المتصاعد تهديداً كبيراً لما تبقى من سلامة البيئة المصرفية والرمزية المالية لمدينة عدن.

سعر الصرف بقي شبه مستقر خلال شهر ديسمبر، فوق مستوى 1600 ريال للدولار الواحد، إلا أن المناخ المتأزم ظل مهدداً بالارتباك وبفتح باب المضاربات ومحو المكاسب التي تم تحقيقها خلال الأشهر الأربعة السابقة.

وأبدى اقتصاديون، مثل الدكتور محمد الكسادي أستاذ الاقتصاد بجامعة حضرموت، استغراباً من «الثبات النسبي» في سعر الصرف رغم الزلزال السياسي. واعتبر الكسادي أن المراكز المالية اكتسبت «مناعة نسبية»، لكنه حذّر من أن هذا الاستقرار «هش» وقد ينهار في أي لحظة مع استمرار الصراع.

وما زاد من المخاطر المصرفية أن هناك قطاعاً من الصرافين بعدن يتبع نفوذ المجلس الانتقالي، وينضوي تحت ما سمي «نقابة الصرافين الجنوبيين» التي تأسست في أغسطس 2023 وتتبنّى خطاباً هجومياً لاذعاً -يتابعه بقش- ضد إدارة بنك عدن المركزي وسياساته بقيادة «أحمد غالب المعبقي»، متهمةً الإدارة بالفشل والفساد وجرّ القطاع المصرفي إلى الهاوية. ويشار إلى أن هذه النقابة -التي لا يُعرف عدد الشركات والمنشآت المصرفية المنضوية تحتها- أيّدت المجلس الانتقالي في كافة تحركاته العسكرية والسياسية، متبنّيةً مشروع الانفصال عن الشمال.

صراع الاستقلالية.. مركزي عدن في قلب العاصفة

انتقل مركز الثقل في الصراع إلى بنك عدن المركزي، فالبنك الذي يُنظر إليه كآخر حصون الشرعية الدولية والضامن للاستقرار الهش للعملة المحلية، وجد نفسه أمام مفترق طرق تاريخي، وسط محاولات المجلس الانتقالي فرض سلطة أمر واقع موازية.

وأشارت جميع المعطيات إلى أن مركزي عدن يعيش حالة من الصمود القلق، فبينما يحاول الحفاظ على تقنيات العمل المصرفي بعيداً عن الاستقطاب، يجد نفسه محاصراً بالضغوط الميدانية.

الانتقالي رفع عَلَم الانفصال في مبنى بنك عدن المركزي، وقال اقتصاديون إن محافظ البنك أحمد غالب أصدر أوامر بإنزال العلم، كما رفض محاولات استبدال صورة رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي بصورة نائبه عيدروس الزبيدي. واعتُبر رفعُ العلم إشارةً مباشرة لمحاولة فرض نفوذ رمزي وسياسي داخل مؤسسة مالية يفترض حيادها واستقلاليتها.

وبينما يرتبط استقلال بنك عدن المركزي بالتزامات دولية وثيقة مع المستثمرين والشركاء الخارجيين، سادت مخاوف من أن أي تدخل سياسي مباشر قد يخل بسمعة البنك وقدرته على إدارة السيولة واستقرار العملة.

«حرب الرموز» داخل بنك عدن المركزي بدت رسالة سياسية بامتياز، لكن ثمنها قد يكون اقتصادياً باهظاً. فالبنك الذي يكافح لترميم الثقة الدولية يجد نفسه مجدداً في مواجهة محاولات «الأدلجة» والتبعية السياسية.

لاحقاً، في الثلث الأخير من ديسمبر، عَلِم «بقش» أنّ مركزي عدن درس خيارات غير مسبوقة لمواجهة الضغوط السياسية في عدن، وتضمنت المقترحات المعروضة خيار انتقال قيادة البنك للعمل في الرياض بجوار الحكومة، وخيار ممارسة المهام من العاصمة الأردنية عمّان، لضمان استمرارية التواصل مع المؤسسات الدولية، خاصة وأن شهر ديسمبر كان موعداً لاستكمال المشاورات التي أوقفها صندوق النقد الدولي.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

ويُعد خيار انتقال قيادة المركزي إلى الرياض أو عَمّان منفذاً محتملاً لحماية «الشرعية القانونية» للبنك، لكنه قد يخلق فجوة في السيطرة الميدانية على الدورة النقدية داخل البلاد، مما يجعل استقرار الريال رهينة لتفاهمات سياسية لم تنضج بعد.

وفي محاولة لتجنب سيناريو الغضب الدولية والعزلة، سارعت قيادات في المجلس الانتقالي للاجتماع بالمحافظ المعبقي، مؤكدةً ظاهرياً دعمها لاستقلالية البنك وإصلاحاته المالية. ومع ذلك، ظلّ هذا الدعم محل شك وسط الإجراءات التصعيدية على الأرض التي هددت باضطراب البيئة النقدية وبعودة المضاربات.

ورأى اقتصاديون، مثل المحلل الاقتصادي «وفيق صالح» أن البنك مؤسسة سيادية تمتلك صلاحيات قانونية كاملة يجب تحييدها عن الصراع، وأن أي مساس باستقلاليته سيكون كارثياً خصوصاً وأن البنك يعتمد كلياً على الدعم السعودي لتأمين الاستيراد وتغطية العجز.

في غضون ذلك، لقي بنك عدن المركزي إجماعاً دولياً على دعم استقلالية البنك، حيث تواصل العديد من السفراء مع المحافظ للتأكيد على ضرورة الحفاظ على الاستقرار النقدي، معتبرين البنك المركزي الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه دون تعريض البلاد لمجاعة شاملة وانهيار اقتصادي كامل.

بيئة مفقودة في قطاع حساس

محللون اقتصاديون، مثل وفيق صالح، شددوا على أن استمرار المواجهة مع حكومة عدن ومحاولة فرض التقسيم بالقوة يُفقدان عدن صفتها كبيئة مناسبة وآمنة للعمل الاقتصادي والمصرفي.

كما يهدّد التصعيد بتآكل ثقة المؤسسات المالية الدولية والبنوك المراسلة، التي ترفض بطبيعتها التعامل مع مناطق نزاع مفتوح أو كيانات غير معترف بها قانونياً.

وفي قراءة للمصرفي في عدن «سليم مبارك»، يَظهر أن العمل البنكي لديه حساسية مفرطة تجاه عدة عوامل يهددها الصراع، وأوضح في تصريحاته لـ«بقش»: «أول عامل هو وحدة السلطة، فالبنوك تحتاج إلى سلطة واحدة واضحة تتحمل المسؤولية القانونية لا سلطات متعددة ومتصارعة، والعامل الثاني هو الوضوح القانوني والنقدي، فالصراع يغيّب الوضوح في السياسات النقدية والمالية ويخلق غموضاً قانونياً يمنع البنوك من ممارسة أنشطتها».

وأضاف أن عامل «الأمن المستقر» يُعد بالغ الأهمية، لأن غياب الاستقرار الأمني يهدد سلامة الموظفين والمقرات، وهو شرط جوهري لاستمرار أي نشاط مالي، كما أنه شرط من شروط ثقة المانحين الدوليين في البيئة المالية اليمنية.

واتجهت الأنظار بقلق نحو ردود الفعل الدولية المحتملة تجاه فرض سلطة أمر واقع جديدة في الجنوب، وحذّر محللون من تعرض عدن لسيناريو مشابه لما حدث مع صنعاء (سيناريو العقوبات الأمريكية)، حيث يتعامل المجتمع الدولي بمنطق العقوبات مع أي كيان يفرض سلطته خارج الأطر المشروعة دولياً.

أي إن التصعيد وضع توقعات بفرض عقوبات اقتصادية تطال القطاع البنكي والمصرفي وكافة المصالح الاقتصادية، ما يؤدي إلى «عزلة اقتصادية» للمحافظات الجنوبية.

اهتزاز القطاع المصرفي يعني سلسلة من الانفجارات الاقتصادية الميدانية، مثل شلل الاستيراد والتصدير، وتدهور العملة وارتفاع الأسعار وممارسة الاحتكار التجاري، إضافةً إلى تراجع الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية أمام شبح الصراع.

وفي تحليل «بقش»، بات مستقبل عدن المالي والاقتصادي مرتبطاً عضوياً بمسار الصراع السياسي. فإما العودة إلى مظلة الحكومة لضمان الاعتراف الدولي وتدفق السيولة، أو المضي في طريق «التقسيم بالقوة» الذي سيحول المدينة من مركز مالي إلى منطقة مضطربة ومعزولة مصرفياً.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر نوفمبر 2025

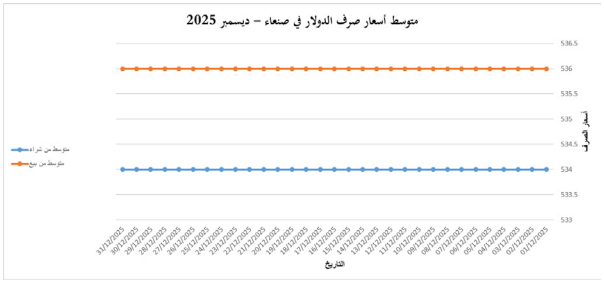

متوسط الشراء	متوسط البيع
534 ريال	536 ريال

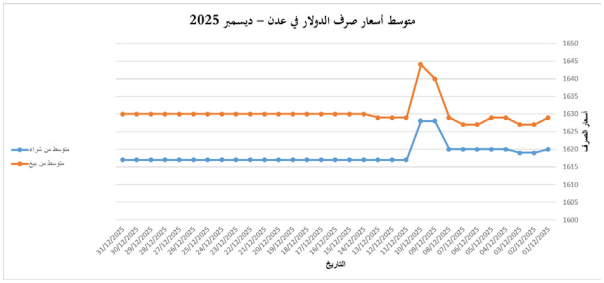

متوسط الشراء	متوسط البيع
1618.4 ريال	1630.2 ريال

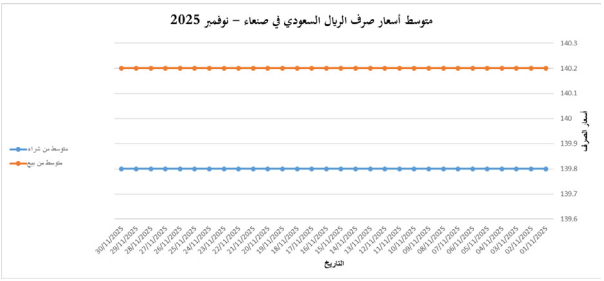

متوسط الشراء	متوسط البيع
139.8 ريال	140.2 ريال

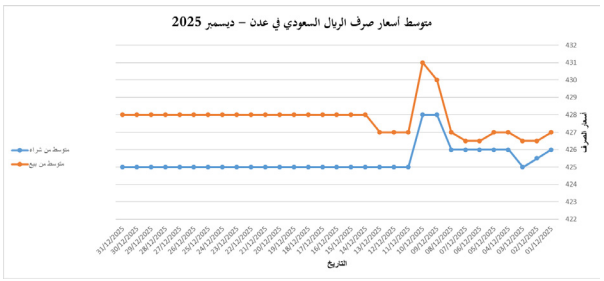

متوسط الشراء	متوسط البيع
425.4 ريال	427.7 ريال

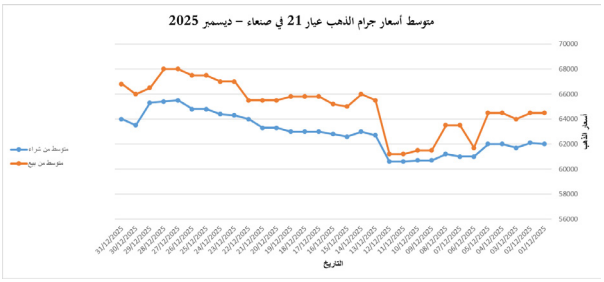

متوسط الشراء	متوسط البيع
62,850 ريال	65,030 ريال

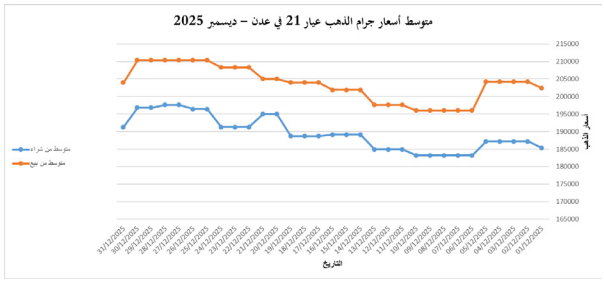

متوسط الشراء	متوسط البيع
189,515 ريال	203,580 ريال

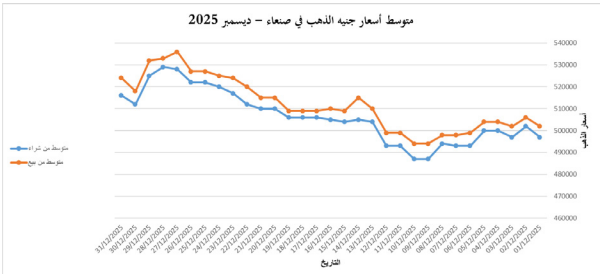

متوسط الشراء	متوسط البيع
506,290 ريال	511,805 ريال

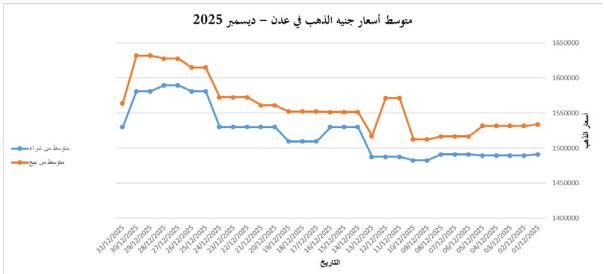

متوسط الشراء	متوسط البيع
1,520,985 ريال	1,560,000 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

اليمن يوضع تحت رحمة التمويل الدولي المتضائل

في أزمة اليمن الاقتصادية والإنسانية يتقاطع تراجع التمويل الدولي مع تمدد الاحتياجات على نحو غير مسبوق، مما يضع البلاد أمام منعطف قد يعمّق دائرة الانهيار إلى مستويات تتجاوز قدرة المؤسسات المحلية والدولية على الاحتواء. فمع دخول عام 2026، لم تعد الأزمة محصورة في نقص الغذاء أو تفكك الخدمات الأساسية، بل باتت أزمة اقتصاد إنساني منهار تحت ضغط ضعف الإنفاق، وتراجع القدرة الشرائية، وتآكل شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية.

ورغم المساعي الأممية لتبنّي نهج جديد يقوم على تحديد الأولويات وإنقاذ الأرواح بشكل مباشر، إلا أن فجوة التمويل تتسع بصورة تجعل العائد الإنساني أقل من المطلوب، بينما ترتفع الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لانهيار الخدمات إلى مستويات تتجاوز قدرة المانحين على الاستجابة.

فالمنشآت الصحية تتوقف، وقطاعات المياه تتآكل، وحالات سوء التغذية ترتفع، في وقت لا يستوعب فيه الاقتصاد اليمني أي صدمة إضافية. ومع هذا الاشتباك بين الاحتياجات والتمويل المحدود، تتحرك تدخلات الأمم المتحدة نحو تبنّي نماذج أكثر تركيزاً على الفئات الأشد ضعفاً، مع توسيع دور المنظمات المحلية وتوجيه الموارد نحو التدخلات الأكثر إلحاحاً.

لكن هذه المقاربة، رغم تأثيرها، تواجه تحديات جوهرية تتعلق بغياب الاستقرار المالي للمؤسسات الإنسانية، وتشتت منظومة الخدمات الحكومية، وارتفاع الكلفة التشغيلية في بلد يعيش على حافة المجاعة.

وبين التحولات السياسية والاقتصادية، تتضح ملامح عام جديد قد يعيد رسم الخريطة الإنسانية بالكامل، فاستمرار العجز المالي يعني انهياراً متسارعاً لمنظومات الغذاء والصحة والمياه والحماية، وهو ما قد يدفع اليمن إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والاقتصادية في تاريخه الحديث.

اقتصاد المجاعة

أظهرت بيانات المنظمات الدولية التي تتبّعها بقش في ديسمبر الفائت، أنّ 18.1 مليون إنسان في اليمن يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، وهو رقم يعبّر عن شدة الاحتياج وعن انكماش حاد في القدرة الشرائية وتراجع الدخل الحقيقي للأسر.

ومع دخول 41 ألف شخص مرحلة المجاعة الكارثية، و1.6 مليون في حالة طوارئ غذائية، يتضح أن الاقتصاد اليمني يعاني من ظاهرة «مجاعة اقتصادية» ناجمة عن انهيار شبكات الإنتاج والدخل وليس فقط نقص الغذاء. هذا الانهيار يتبعه تآكل خطير لرأس المال البشري، إذ يواجه أكثر من 2.5 مليون طفل خطر سوء التغذية الحاد، بينهم 600 ألف طفل في حالة تهدد الحياة.

تأثير هذه الأرقام يتجاوز الجانب الإنساني إلى الجانب الاقتصادي، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن سوء التغذية الحاد في الطفولة يحدّ من إنتاجية الفرد مدى الحياة، بما قد يؤدي إلى فقدان عشرات مليارات الدولارات من الإنتاجية المستقبلية.

ورغم أن برامج الأمن الغذائي تمكنت من الوصول إلى 6.5 مليون شخص، إلا أن الفجوة التمويلية تجعل التدخلات غير كافية لوقف الانحدار نحو مجاعة واسعة. ومع تقلص التمويل، يصبح خطر انتشار المجاعة مضاعفاً، خاصة في المناطق الريفية المحرومة من الخدمات، حيث يشكل الغذاء آخر خط دفاع اقتصادي ضد الانهيار الكامل.

الاقتصاد والوضع الإنساني

انهيار الخدمات الأساسية.. أزمة اقتصادية مركبة

تراجُع الخدمات الصحية في اليمن أصبح مكلفاً على مستوى الاقتصاد الكلي، مع إغلاق مئات المرافق الصحية وارتفاع عدد من لا يحصلون على خدمات الرعاية الأساسية إلى 8.41 ملايين إنسان. وهذا الانهيار يرفع الكلفة الصحية والاقتصادية مستقبلاً، إذ يؤدي إلى ارتفاع الوفيات، وقلة العمالة القادرة على العمل، وزيادة العبء على شبكات الدعم الإنسانية.

أما قطاع المياه والصرف الصحي فيواجه انهياراً أسرع، إذ يعاني أكثر من 15 مليون شخص من انعدام الأمن المائي، فيما يفتقر 17.4 مليوناً إلى خدمات النظافة الأساسية حسب الأمم المتحدة. ويؤدي هذا الوضع إلى ارتفاع الأمراض المنقولة بالمياه، التي تمثل أحد أكبر مصادر الوفيات في البلاد، وتحمل هذه الأوبئة تبعات اقتصادية مباشرة، منها خسائر الإنتاجية، وتكاليف العلاج، ومفاقمة ضعف الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على عمل اليد العاملة اليومية.

كما أدى شح التمويل وتراجع البنية التحتية إلى تآكل دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية، مما دفع المجتمعات للاعتماد على بدائل مكلفة وغير فعّالة، مثل شراء المياه من المصادر التجارية، أو الاعتماد على عيادات خاصة منخفضة الكفاءة. وتزيد هذه البدائل من مستوى الإنفاق الأسري، وتضغط على ميزانيات الأسر الهشة.

ومع تدهور سبل العيش وتفاقم البطالة وانخفاض الدخل، تتزايد تبعية الأسر للمساعدات النقدية، التي استفاد منها 323 ألف شخص حتى أغسطس 2025 حسب مراجعة بقش. لكن هذه المساعدات لا تكفي لمواجهة الارتفاع الحاد في التضخم، وتراجع القدرة الشرائية.

وبالنسبة للنزوح، يواجه أكثر من 1.1 مليون نازح خطر تدهور ظروفهم المعيشية في حال توقف الدعم. ويهدد النزوح المستمر بضغط هائل على المدن المضيفة، ما يخلق اختلالات في أسواق العمل، وارتفاعاً في الطلب على الخدمات التي لا تملك الحكومات القدرة على توفيرها.

التمويل الدولي في بيئة منقسمة سياسياً

واصلت الأمم المتحدة التحذير من تراجع التمويل المخصص لليمن، إذ انخفضت التزامات المانحين بشكل حاد، ما أدى إلى تقليص البرامج الأساسية ووقف بعضها بالكامل.

في المقابل، وسعت الأمم المتحدة دور المنظمات المحلية التي حصلت على 59% من تمويل صندوق اليمن الإنساني، مقارنة بـ44% قبل عامين. ورغم أهمية هذا التحول نحو تمكين العمل المحلي، إلا أن المنظمات المحلية تواجه تحديات تشغيلية ومالية تجعلها أقل قدرة على سد الفجوة التي تركها تراجع التمويل الدولي.

ويؤثر التشتت السياسي في اليمن على وصول التمويل، إذ يتردد عدد من المانحين في التعامل مع بيئة منقسمة سياسياً، تتراجع فيها قدرة السلطات المحلية والحكومة على إدارة أو مراقبة التدفق المالي، ويطيل هذا الوضع فترة الاعتماد على التمويل الخارجي، ويمنع الانتقال نحو حلول تنموية طويلة الأمد.

وتوحي المؤشرات الاقتصادية بأن استمرار الانهيار الخدمي سيضاعف كلفة إعادة الإعمار مستقبلاً، إذ تصبح معالجة سوء التغذية، وإعادة تأهيل الأنظمة الصحية، واستعادة المياه، أكثر صعوبة وكلفة. كل سنة من التقاعس تزيد الفاتورة، وترفع احتمال دخول قطاعات كاملة في حالة انهيار دائم.

ومع استمرار فجوة التمويل، يبقى مستقبل اليمن رهناً بقدرة المجتمع الدولي على توفير دعم مستقر، وبقدرة الأطراف المحلية على توفير بيئة تُمكّن التدخلات من الصمود، قبل أن يصل الانهيار إلى مستوى لا يمكن عكسه.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

مشروع الفجوة المالية في لبنان.. مقامرة حكومية ودواء مر بمذاق الانتظار

يعيش لبنان أزمته في دهاليز الانهيار المالي، حتى تحولت المصارف إلى سجن كبير لمدخرات اللبنانيين. وفي ديسمبر 2025 فقط، أقرت الحكومة اللبنانية «قانون الفجوة المالية»، لكن وسط انقسام حكومي كبير، لتُطوى صفحة من الإنكار وتُفتح صفحة أخرى من مواجهة الحقيقة المُرّة التي كبّلت الاقتصاد لست سنوات عجاف.

الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان، التي بدأت في 2019، كشفت عن فجوة هائلة نتجت عن سياسات مالية غير مستدامة وهدر وممارسات فساد جسيمة. وتهاوت الليرة اللبنانية لتفقد قرابة 100% من قيمتها، وأصبحت أكبر ورقة نقدية لبنانية (100 ألف ليرة) تعادل نحو دولار واحد.

وأقر مجلس النواب اللبناني (في أكتوبر 2025) تعديلاً جوهرياً على قانون النقد والتسليف، مَنَح بموجبه مصرف لبنان المركزي الصلاحية الكاملة لإصدار فئات نقدية كبيرة تتجاوز سقف الـ100 ألف ليرة. وبموجب التعديل بات بإمكان المصرف المركزي إصدار فئات نقدية تشمل: ورقة 500 ألف ليرة، ورقة مليون ليرة، ورقة 5 ملايين ليرة، وذلك كمحاولة لتخفيف العبء عن المواطنين الذين باتوا يحملون «رزمات» ضخمة لتسديد فواتير بسيطة.

وتعكس البيانات النقدية حاجة السوق الملحة لفئات كبيرة جداً، نتيجة القفزة الهائلة في الكتلة النقدية المصدرة، ففئة 100 ألف ليرة (الأكبر حالياً) كانت في 2019 تمثل نحو 6 تريليونات ليرة، وفي 2024 قفزت هذه الفئة لتصل إلى 148 تريليون ليرة، لتشكل هذه الفئة وحدها نحو 96% من إجمالي الزيادة في الكتلة النقدية، بينما فقدت الفئات الأصغر (1000، 5000، 10000، 50,000 ليرة) قيمتها الشرائية تماماً.

وتُصنّف أزمة لبنان ضمن أسوأ ثلاث أزمات عالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وأمام ذلك سقطت الثقة المحلية والدولية، ووجد المودعون أنفسهم أمام أبواب موصدة وقيود مشددة على السحوبات.

فعلى وقْع أزمة 2019، توقفت المصارف عن إعطاء المودعين أموالهم، ووسط عجز الدولة عن سداد ديونها الخارجية عام 2020، وتخبّط سياسي داخلي غير مسبوق سمح باستغلال الأزمة إلى أقصى الحدود، داخلياً وخارجياً. ومع تفاقم الأزمة عاماً بعد عام، امتدت تداعياتها لتشلّ مختلف القطاعات في الدولة، إذ تحوّلت من مشكلة مالية معزولة إلى انهيار شامل مسّ كل مفاصل الاقتصاد والمجتمع.

وتحولت حياة المودعين إلى سلسلة من المعارك اليومية أمام المصارف، فبينما كانت الدولارات مجمدة خلف الشاشات، كانت الاحتياجات المعيشية تلتهم ما تبقى من مدّخرات. ومع تجميد الحسابات، برزت حالات من اليأس والاحتجاجات العنيفة، وصولاً إلى اقتحامات متكررة للمصارف لاسترداد «شقاء العمر» بالضغط الشعبي أو بقوة السلاح.

فجوة قانون «الفجوة المالية»

في لحظة سياسية ومثقلة بتبعات ست سنوات من الانهيار، أقر مجلس الوزراء اللبناني مشروع قانون «استرجاع الودائع» (قانون الفجوة المالية)، ولم يكن إقرار القانون إجماعياً، بل جاء نتيجة مخاض عسير داخل أروقة السراي الحكومي، حيث نال موافقة 13 صوتاً مقابل معارضة 8 وزراء، وهذا الانقسام يؤكد حجم الشرخ الوطني تجاه فلسفة «توزيع الخسائر» التي يقوم عليها القانون، والتي تتقاسم أوزارها أربعة أطراف: الدولة، المصرف المركزي، المصارف التجارية، والمودعون.

تبلغ الودائع المحتجزة مبلغاً ضخماً يصل إلى 80 مليار دولار، ويرسم القانون خارطة طريق متعرجة لاستعادة الودائع، تقوم على مبدأ «الفرز والطبقية» في الحسابات:

صغار المودعين (أصحاب الحسابات دون 100 ألف دولار): وهم الشريحة الأكبر (85% من الحسابات)، وُعدوا باستعادة أموالهم كاملة نقداً على مدى 4 سنوات.

كبار المودعين: سيحصلون على 100 ألف دولار نقداً، أما ما زاد عن ذلك فسيتحول إلى «سندات قابلة للتداول»، مدعومة بأصول المصرف المركزي التي تبلغ محفظتها قرابة 50 مليار دولار، وتبلغ آجال استحقاق السندات والأوراق المالية ما بين 10 و20 عاماً: (10 سنوات للودائع حتى مليون دولار، 15 سنة للودائع من 1 إلى 5 ملايين دولار، 20 سنة لما يتجاوز 5 ملايين دولار).

لقي القانون تحفظات كبيرة جاءت من داخل البيت المالي، لتضع القانون تحت مجهر التشكيك. فحاكم مصرف لبنان «كريم سعيد» وَصَف الجدول الزمني للسداد بـ«الطموح أكثر من اللازم»، مطالباً بمراجعة شاملة لضمان «قابلية التطبيق العملي». ومن جهة أخرى، اصطفت جمعية المصارف اللبنانية في خندق المعارضة، معتبرةً أن القانون يحمّلها أعباءً تفوق قدرتها على الاحتمال، في حين تظاهر المودعون في الشارع رفضاً لما اعتبروه انتقاصاً من حقوقهم.

وتكمن القيمة المضافة في هذا التشريع في «بند المحاسبة» الذي شدد عليه رئيس الوزراء «نواف سلام»، فالقانون يلاحق النافذين الذين هربوا أموالهم قبل انهيار 2019 مستغلين سلطتهم، ويفرض عليهم استعادة وتغطية تعويضات تصل إلى 30% من تلك المبالغ، وهو بند يهدف لامتصاص الغضب الشعبي وشرعنة تقاسم الخسائر.

وتدرك حكومة لبنان أن هذا القانون -الذي تأخر طويلاً- هو مفتاح الخزائن الدولية، فهو شرط مسبق لصندوق النقد الدولي، وجسر عبور لإعادة كسب ثقة دول الخليج والمستثمرين. وتسعى الحكومة من خلاله إلى القضاء على «الاقتصاد النقدي» المتفشي، وإعادة رسملة المصارف لتعود إلى دورها الطبيعي في تمويل النمو.

ورغم «الانتصار» الحكومي بإقرار المشروع، إلا أن المعركة الحقيقية انتقلت إلى ساحة البرلمان المنقسم. ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في مايو 2026، رأى محللون أن القانون قد يقع ضحية «المزايدات الانتخابية»، مما قد يؤخر تنفيذه الفعلي رغم إقرار قوانين سابقة مكملة له مثل «إصلاح السرية المصرفية» و«إعادة هيكلة القطاع المصرفي».

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

تعقيد الحوالات والتعاملات النقدية اليومية

بعد طرح واعتماد قانون الفجوة المالية، شهدت الساحة المالية في لبنان تحولاً جذرياً في طبيعة التعاملات النقدية اليومية، فمع نهاية 2025 فرضت السلطات اللبنانية إجراءات تنظيمية مشددة على حركة النقد، مما حوّل روتين استلام الحوالات أو صرف المبالغ إلى عملية معقدة تتطلب حزمة من الوثائق والمستندات الثبوتية. وبينما تهدف السلطة للامتثال للمعايير الدولية، وجد المواطن نفسه -إجبارياً- يدفع ضريبة الشفافية من وقته وجهده وقدرته على الوصول لمدخراته.

بات على المتعاملين مع المصارف وشركات التحويل (OMT ومثيلاتها) تقديم بيانات تفصيلية تشمل: إثبات الهوية ومحل السكن، استمارات توضح مصدر الأموال وطبيعة الدخل وحجم النشاط، ومستندات داعمة مثل إيصالات تسديد الضرائب ووثائق تُثبت مشروعية الأموال.

خبراء اقتصاد لبنانيون، مثل نبيل سرور، رأوا أن مكافحة غسل الأموال ضرورة، لكن هناك خطر «التداعيات الانكماشية»، إذ إن التشدد في تحويلات المغتربين (الرافد الأساسي للاقتصاد) وتقييد حركة النقد عبر المطار والمعابر قد يحرم لبنان من موارد حيوية في ظل شح السيولة. وألمح سرور إلى أن الهدف قد يكون الحد من تمويل «حزب الله»، لكن الأثر قد يطال رجال الأعمال والمستثمرين، مما يضعف الحركة الاقتصادية.

أما عماد فران، خبير وباحث اقتصادي، فذكر أن هذا القرار هو نتاج «ضغوط أمريكية مباشرة» وتحذيرات رقابية دولية اعتبرت إجراءات المصرف المركزي سابقة غير كافية. وأشار إلى وجود أبعاد سياسية تهدف لمراقبة تدفقات الأموال نحو «حزب الله»، ومنع لبنان من التحول لسوق «تداول غير معلن» عبر الذهب والعملات المشفرة، مع توجه لتقليص اعتماد «اقتصاد الكاش».

الآراء أكدت، من مواطنين لبنانيين أيضاً، على حجم الضغط الكبير، حيث أصبحت الحوالات البسيطة تتطلب وقتاً طويلاً وإثباتات ورقية معقدة، ما دفع البعض للجوء إلى «الصرافين غير النظاميين» هرباً من تعقيدات المؤسسات المرخصة، وهو ما حذر منه أصحاب المحلات النظامية، كونه قد يعرض المواطن لغرامات قانونية.

وبينما ترى الحكومة أن هذه الإجراءات تحمي المؤسسات من المخاطر القانونية، فإن الواقع الميداني يقول إن الدولة تُحاول تحقيق الامتثال الورقي لإرضاء الجهات الدولية (صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية)، في حين تترك المواطن العادي يصارع تعقيدات إضافية في بلدٍ يعاني أصلاً من الانهيار الشامل في خدماته المالية.

تفاؤل الحكومة في ميزان الواقع.. واحتياطي الذهب مهدد

وزير المالية اللبناني «ياسين جابر» رسم ملامح خارطة الطريق الحكومية للعام 2026، قائلاً إن الدولة اللبنانية دخلت مرحلة «التطبيق الفعلي» لإعادة البلاد إلى المسار الصحيح.

أشار جابر إلى إحالة مشروع الموازنة العامة إلى البرلمان، مع توقعات بإقرارها في موعد أقصاه نهاية يناير 2026، لتكون حجر الزاوية في ضبط المالية العامة. وشدد على أن لبنان لا يطلب التمويل فحسب، بل يحتاج إلى «نصائح ودعم» صندوق النقد الدولي لتغيير الواقع الاقتصادي، معتبراً أن الإصلاحات تمضي بشكل متقدم.

وتتفاءل وزارة المالية بعودة تدريجية للثقة في النظام المصرفي، بالتوازي مع جهود تحسين عوائد الدولة وإعادة بناء المؤسسات المترهلة، وترى أن «الهدف الأسمى للحكومة الحالية» هو الانتقال من «الوعود» إلى «الإثبات الفعلي» للجدية أمام المجتمع الدولي والمستثمرين.

رغم هذه النبرة الإيجابية، تمر الطموحات بحقول ألغام معقدة، أبرزها معضلة «قانون الفجوة المالية» نفسه، إذ يرى خبراء أن تحميل الدولة والبنك المركزي المسؤولية وإعفاء المصارف من التبعات لن يعيد الثقة، بل سيؤبد الأزمة.

كما أن هشاشة الاستقرار النقدي معضلة تؤكد أن استقرار الليرة حالياً مبني على «الامتناع عن الطباعة» فقط، وليس على خطة نقدية متكاملة. ومع وجود الفجوة المالية الهائلة، يظل أي اهتزاز سياسي أو أمني تهديداً مباشراً لقيمة العملة المحلية.

وقد تزيد الموازنة من الأعباء على المواطنين الذين يعانون أصلاً من انهيار منظومة التقديمات الاجتماعية، ما قد يولد انفجاراً شعبياً يعطل المسار الإصلاحي برمته.

كما لا ينعزل الإصلاح المالي عن الواقع الأمني، فالعدوان الإسرائيلي المستمر على الجنوب اللبناني يستنزف الموارد، ويعيق إعادة الإعمار، ويضرب قطاعات الإنتاج والسياحة، مما يجعل توقعات «النمو الاقتصادي» صعبة التحقق في المدى المتوسط.

وسط كل هذا هناك ضغوط داخلية ودولية تحيط باحتياطي الذهب (قرابة 40 مليار دولار)، وتكمن الصعوبة في كيفية المضي بالإصلاحات دون الانزلاق نحو رهن هذا الاحتياطي السيادي كضمانة للقروض، وهو ما يواجه معارضة قانونية واسعة.

وحول ذلك قال وزير المالية اللبناني إن قرار رهن احتياطي الذهب لدى المصرف المركزي هو «قرار سيادي بامتياز»، وإن مجلس النواب هو صاحب الكلمة الفصل والوحيدة في هذا الشأن. ويشير «بقش» هنا إلى أن قانون الذهب اللبناني الصادر عام 1986 يمنع التصرف باحتياطي الذهب دون قانون من مجلس النواب.

ولا تزال النقاشات حول الاقتراض بضمان الذهب في أطوارها الأولى ولم تتبلور بعد إلى خطة تنفيذية، لكن مجرد فكرة المساس بالمعدن الأصفر تلقى معارضة واسعة النطاق، سواء على المستوى الشعبي أو في الأوساط الاقتصادية والسياسية.

وأرجع الوزير حدة السجالات الدائرة إلى حداثة تقديم مقترح القانون المالي (قانون الفجوة المالية)، مما جعل ردود الفعل في حالة غليان طبيعي. ورأى جابر أن المصالح الشخصية والقطاعية تغلبت على الرؤية الشاملة، حيث تنظر كل جهة أو شركة للقانون من زاوية أرباحها وخسائرها الخاصة، مؤكداً على أنه «لا يوجد حل مثالي، ولن يحصل أي طرف على كل مطالبه في ظل تعقيدات الأزمة الراهنة».

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

ملخص لأبرز الخطوط العريضة للأزمة المالية في لبنان وفق بيانات مرصد «بقش» (ديسمبر 2025 – مطلع 2026)

المحور الرئيسي	العنصـــــر	البيانات والتفاصيل الأساسية
خصوصية الأزمة	التصنيف الدولي	من بين أســـوأ ثلاث أزمـــات اقتصادية عالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر (البنك الدولي)
العملة	سعر الصرف	أكثر من 89,500 ليرة للدولار الواحد.
	أكبر فئة نقدية	100,000 ليرة.
	طباعة العملة	أقر مجلس النواب إصدار فئات نقدية كبيرة: ورقة 500 ألف ليرة، ورقة مليون ليرة، ورقة 5 ملايين ليرة.
قانون الفجوة المالية	الودائع المحتجزة	80 مليار دولار.
	فكرة القانون	توزيع الخسائر بين: الدولة – مصرف لبنان المركزي – المصارف – المودعين.
	آلية استرداد الودائع	صغار المودعين: حسابات أقل من 100 ألف دولار (85% من الحسابات): استرداد كامل نقداً خلال 4 سنوات.
		كبار المودعين: سيحصلون على 100 ألف دولار نقداً، والباقي سندات قابلة للتداول.
	آجال السندات	10 سنوات للودائع حتى مليون دولار.
		15 سنة للودائع من 1 إلى 5 ملايين دولار.
		20 سنة لأكثر من 5 ملايين دولار.
التعاملات النقدية اليومية	التغييرات الجديدة	تشديد غير مسبوق على حركة النقد والحوالات، وطلب إثبات هوية وسكن، ومصدر الأموال، وطبيعة الدخل، وإيصالات ضريبية.
	الجهات المعنية	المصارف وشركات التحويل مثل OMT.
احتياطي الذهب	حجم الاحتياطي	نحو 40 مليار دولار.
إعادة الإعمار	التمويل المرصود	90 مليون دولار من احتياطي الموازنة (3.9% فقط من الاحتياج).
	الأضرار المباشرة للحرب الإسرائيلية	8.5 مليارات دولار.
	كلفة الترميم	2.3 مليار دولار.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

منظومة الطاقة في لبنان.. ثقب أسود مالي

برز ملف الطاقة في لبنان كشاهد على تغول الأزمة المالية والفساد البنيوي المستدام، حيث تُدار السياسة النفطية بعيداً عن المعايير الدولية والشفافية، بشكل حوّل احتياجات اللبنانيين الأساسية إلى مصدر لتمويل المنظومة الحاكمة.

فمنذ عام 2020، استُبدلت المناقصات التقليدية والتعاقدات طويلة الأمد بآلية «الشراء الفوري»، وهي آلية عالمية مخصصة للحالات الطارئة، لكنها في لبنان تحولت إلى «قاعدة» ثابتة. ووفق اطلاع مرصد «بقش»، تكمن خطورة هذا النظام في إضعاف الرقابة، حيث يسمح بدخول شركات وسيطة، بعضها مجهول أو يعمل كواجهة لمصادر نفطية مشبوهة، مما يجعل الدولة اللبنانية تعتمد كلياً على وسطاء يتحكمون في الكميات والأسعار بعيداً عن الاستيراد المباشر من الدول المنتجة.

الآلية معقدة لتحقيق أرباح غير مشروعة تتقاسمها الشركات النافذة مع جهات سياسية، وتتمثل في «تغيير المنشأ» و«هامش الربح». بالنسبة لتغيير المنشأ، تُشترى شحنات نفط بأسعار منخفضة من دول خاضعة للعقوبات (مثل روسيا أو إيران) عبر طرق التفافية وتغيير وثائق الشحن في مرافئ وسيطة (مثل مالطا أو تركيا).

ثم يأتي هامش الربح: تُباع هذه الشحنات للدولة اللبنانية بالسعر العالمي الرسمي، مما يخلق هامش ربح يصل إلى 20% نتيجة الفرق بين سعر «السوق السوداء» والسعر العالمي، وهو ما يدر أرباحاً هائلة تساهم في التمويل السياسي للأحزاب.

ورغم تراجع القدرة المالية للدولة، سجلت فاتورة استيراد المشتقات النفطية تصاعداً مستمراً وثّقه مرصد «بقش»:

*عام 2022: 3.7 مليارات دولار.

*عام 2023: 4.69 مليارات دولار.

*عام 2024: ارتفع الرقم إلى 4.92 مليارات دولار (يمثل 25% من إجمالي واردات البلاد).

وتشير المعلومات إلى أن نحو 400 مليون دولار من هذه الشحنات تأتي من مصادر مجهولة أو عبر دول وسيطة، مما يعزز فرضية التورط في صفقات تفتقر للحد الأدنى من الرقابة.

في المقابل، تدافع الشركات المستوردة عن موقفها، معتبرةً أن الحملات ضدها تهدف لإزاحتها واستبدالها بشركات أخرى. وتقول الشركات المستوردة إن استيراد النفط الروسي ليس محظوراً على لبنان ما دام السعر تحت السقف الذي حددته مجموعة السبع (G7) ووزارة الخزانة الأمريكية.

وخلال 2025 دفعت وزارة الطاقة نحو 630 دولاراً للطن من الديزل، وهو أقل من السقف الدولي البالغ 750 دولاراً، ما يعني -وفقاً للشركات- عدم خرق العقوبات الدولية واستخدام خدمات الشحن والتأمين بشكل قانوني.

المعضلة هي غياب التدقيق الصارم من قبل الدولة اللبنانية في «سلاسل التوريد». فالقانون اللبناني لا يُلزم الشركات بالكشف عن المصادر النهائية للشراء، ولا يُعاقب التاجر إلا في حال خرق الإجراءات المحلية التنظيمية، بينما تبقى المسؤولية الدولية المتعلقة بالتعامل مع مصادر مشكوك فيها رهينة الرقابة الخارجية التي قد تضع لبنان تحت مقصلة العقوبات في أي لحظة.

ولا تقتصر أزمة الطاقة اللبنانية على كيفية استيراد المواد الأساسية أو انقطاع الكهرباء، بل تبدأ من «نوعية الوقود» المستورد لتشغيل المعامل، فقد صُممت معامل إنتاج الكهرباء لتعمل على الغاز الطبيعي، وجرى تشغيل معمل دير عمار شمال لبنان بالغاز عام 2010 عندما وصلت إمدادات من الخط العربي، لكن سرعان ما توقفت لأسباب أمنية وسياسية غامضة، فعادت الدولة لـ«الفيول أويل» كخيار وحيد.

فُتح الباب أمام شراء فيول ثقيل عالي التلوث بأسعار منخفضة، وبيعه للدولة بسعر يقارب الفيول النظيف، مما يحقق أرباحاً ضخمة موزعة بين الوسطاء والجهات السياسية. واستخدام هذا النوع من الوقود يجعل المعامل اللبنانية من أكثر المصادر تلوثاً. وتاريخياً، كان لبنان يمتلك مصفاتين (طرابلس والزهراني) قادرتين على تلبية الحاجة المحلية وتصدير الفائض.

منذ التسعينيات، جرى تفكيك قطاع التكرير لصالح استيراد النفط المكرر الجاهز، مما حرم الدولة من مداخيل ضخمة وحوّلها إلى زبون مرتهن للشركات الخاصة. وفي هذا الوقت، تبرز ذريعة «التلوث» لمنع إعادة تشغيل المصافي، بينما تعمل المعامل الحالية بفيول ملوث يفتقر لأدنى المعايير الصحية والبيئية.

وتدخل المحروقات إلى لبنان عبر مسارين: اتفاقية النفط العراقي (عبر المقايضة)، والمناقصات المستقلة التي تجريها الوزارة. ويشير خبراء اقتصاد إلى إمكانية «تغيير جنسية المحروقات» عبر تبديل الشحنات في عرض البحر أو التلاعب بوثائق المنشأ، وهو أمر يصعب إثباته تقنياً عند وصول الشحنة. ويمر الاستيراد الرسمي عبر قنوات وزارة الطاقة بينما قد يحدث التهريب في مسارات موازية.

الصورة الكاملة أنّ قطاع النفط في لبنان ثقب أسود يستنزف المالية العامة ويغذي التمويل السياسي غير المشروع، والاستمرار في مثل هذه الآليات وغياب الشفافية يضعان البلاد أمام احتمالية مواجهة عقوبات دولية نتيجة الصفقات الرمادية، وإن على المدى البعيد.

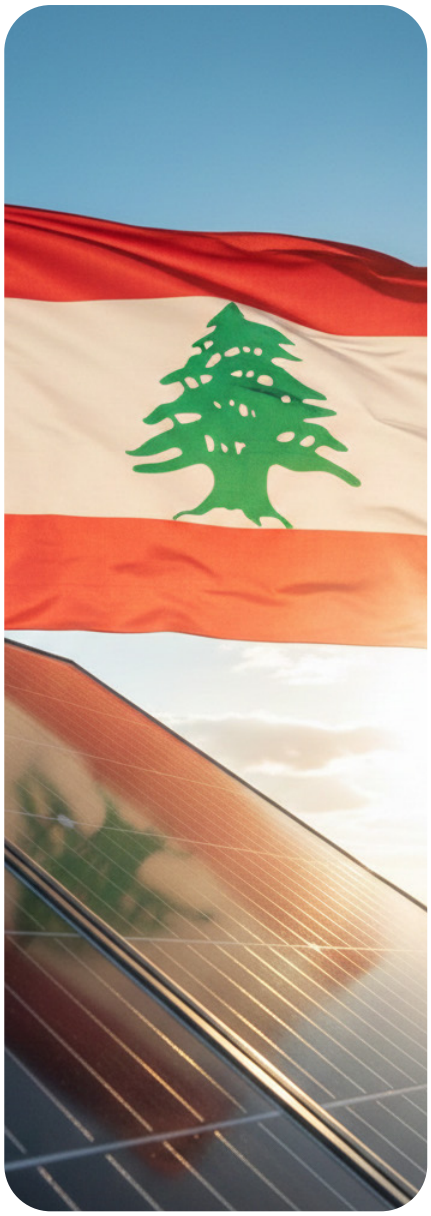

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

ملف إعادة الإعمار.. انخراط حكومي بتمويل بسيط

يمثل ملف إعادة الإعمار حجر الزاوية لاستعادة دور لبنان الإقليمي وخلق بيئة اقتصادية صحية وفرص عمل أيضاً. وفي ديسمبر الماضي، أقرت لجنة المال والموازنة النيابية اللبنانية، ضمن موازنة عام 2026، أولى اعتمادات تمويل إعادة الإعمار والترميم، وجاءت هذه الخطوة وسط غياب شبه تام للمساعدات الخارجية المشروطة بإصلاحات جذرية وتسويات سياسية كبرى.

أطلقت الدولة اللبنانية ورشة إعادة الإعمار بمبلغ إجمالي ناهز 90 مليون دولار تم نقلها من احتياطي الموازنة، وتوزعت بين: 67 مليون دولار لمجلس الجنوب، و23 مليون دولار للهيئة العليا للإغاثة.

ويُعد ذلك أول انخراط رسمي للدولة اللبنانية في التمويل المباشر لإعادة إعمار ما خلفته الحرب الإسرائيلية على لبنان، بعد مراهنة فاشلة طوال العام الماضي على تدفق الهبات الخارجية.

لكن تكشف التقديرات الإحصائية التي جمعها «بقش» عن فجوة هائلة بين الأموال المرصودة وحجم الاحتياجات الفعلية، حيث يُقدر الباحثون التكلفة الإجمالية للأضرار بقيمة 8.5 مليارات دولار (إجمالي الأضرار المباشرة للحرب)، و2.3 مليار دولار (التكلفة الإجمالية المطلوبة لعمليات الترميم فقط، وتشمل الوحدات المدمرة جزئياً وكلياً).

بهذا، فإن المبلغ المقر (90 مليون دولار) لا يغطي سوى 3.9% من تكلفة الترميم، ما يجعل الحكومة قاصرة عن إنجاز المهمة دون دعم دولي واسع.

ويصطدم لبنان بحائط مسدود فيما يخص الدعم الخارجي، حيث يربط الموفدون الدوليون (خاصة فرنسا) تمويل الإعمار بشروط قاسية، أبرزها تنفيذ أجندة صندوق النقد الدولي، وحصر السلاح بيد الدولة اللبنانية، وربط المساعدات بسير اتفاقات الاستقرار مع الاحتلال الإسرائيلي.

وعلاوة على ذلك، يواجه لبنان خطر خسارة قروض من البنك الدولي بقيمة نصف مليار دولار مخصصة للإعمار بسبب الخلافات التشريعية اللبنانية.

ورغم الوعود السابقة بإنشاء «هيئة حكومية موحدة» لإدارة ملف الإعمار، لا تزال العملية مشتتة بين عدة جهات: مجلس الجنوب يتولى رفع الأنقاض والترميم في الجنوب والبقاع الغربي، واتحاد بلديات الضاحية يتولى العمل في الضاحية الجنوبية لبيروت، والهيئة العليا للإغاثة تغطي باقي المناطق اللبنانية.

ولعلّ مبلغ الـ90 مليون دولار يمثّل فاتحة تهدف لامتصاص الغضب الشعبي وتأمين الحد الأدنى من الإيواء، لكنها تؤكد في الوقت ذاته عجز الدولة اللبنانية عن إعادة الإعمار الشامل، ويبقى مستقبل المدن والقرى المدمرة معلقاً بين شروط دولية «سيادية» لا يستطيع لبنان تلبيتها حالياً، وانقسام داخلي يُعطل حتى القروض الدولية المتاحة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

لبنان 2026

لبنان استقبل عام 2026 تحت وطأة الانهيار الثلاثي الذي ضرب مفاصل الدولة، حيث تشابكت أزمة القطاع المالي مع أزمة المالية العامة (عجز مزمن وتوقف عن السداد)، لتنتج واقعاً اجتماعياً ومعيشياً مأساوياً اتسم بتآكل القدرة الشرائية وانهيار شبكات الأمان. لكن الأزمة اليوم لم تعد مجرد أرقام، بل أزمة ثقة وحوكمة تتطلب إعادة هيكلة شاملة للنموذج السياسي والاقتصادي.

يشير تقرير مرصد «بقش» إلى أن اللبنانيين كانوا استقبلوا عام 2025 ببارقة أمل سياسية تمثلت في طي صفحة الشغور الرئاسي، حيث شكّل انتخاب «جوزيف عون» رئيساً للجمهورية في 09 يناير 2025، وتكليف «نواف سلام» برئاسة الحكومة، نقطة تحول أعادت للبلاد انتظامها الدستوري المفقود.

وعلى الرغم من أن هذا التحول فتح قنوات التواصل مع المجتمع الدولي، إلا أنه ظل ترميماً شكلياً اصطدم بموروثات نظام سياسي عاجز وانقسامات حادة حول القضايا السيادية. وبدلاً من استغلال الاستقرار الجديد كقاعدة للإصلاح، انزلق الأداء الرسمي نحو سياسة «إدارة الخلافات» واحتواء الضغوط عوضاً عن حسم الأزمات الجذرية.

وفي 2025 انتقل الاقتصاد اللبناني من مرحلة السقوط المتسارع إلى حالة من الجمود القاسي. ورغم توقف التدهور الدراماتيكي وبروز انتعاش طفيف في قطاعات محددة كالسياحة، إلا أن التعافي الحقيقي ظل غائباً، واتسمت المعالجات الرسمية بطابع تقني بارد، وافتقرت لرؤية إنقاذية شاملة قادرة على إعادة بناء جسور الثقة بين الدولة والمواطن. وعليه، بقي الاقتصاد اللبناني أسير معادلة قلقة، مرتهناً بمدى الاستقرار الأمني الخارجي ومستوى الدعم الدولي المشروط.

كما تشير متابعات بقش إلى أن 2025 شهد تحريكاً لافتاً في المياه الراكدة للملفات السيادية، حيث تصدرت مسألة ترسيم الحدود البحرية مع «قبرص» الواجهة، بالتوازي مع مبادرات استهدفت كسر الجمود في ملف الحدود البرية مع «سوريا»، إضافةً إلى ملف النازحين السوريين حيث دُشنت العام الماضي خطة «العودة الطوعية» بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وهو المسار الذي فرض تحديات أمنية وإنسانية مزدوجة. ورغم هذا التحرك، لا تزال المعابر غير الشرعية تمثل «ثغرة استنزاف»، حيث تُطرح تساؤلات جدية حول تسلل العائدين مجدداً إلى الداخل اللبناني طلباً للمساعدات الأممية أو العمل.

بنهاية 2025 ودخول 2026، تؤكد القراءة الواقعية للمشهد أن لبنان قد استنفد «ترف الوقت»، فالمسارات التي فُتحت في 2025 (وآخرها المسار المالي واسترجاع الودائع) تظل بلا قيمة ما لم تُترجم إلى خطة إنقاذية ملموسة في 2026، قبل أن تنزلق البلاد نحو سيناريوهات أكثر تعقيداً وقتامة.

وبينما تتجه الأنظار نحو مايو 2026، يبرز استحقاق الانتخابات النيابية كملف خلافي ساخن، ويتصاعد الصراع حالياً بين قوى المعارضة والأحزاب السيادية (وفي مقدمتها القوات اللبنانية) وبين الكتل المحسوبة على «الثنائي الشيعي» (حزب الله وحركة أمل)، حول تعديلات قانون الانتخاب، وتحديداً ما يتعلق بحقوق المغتربين في التصويت.

ورغم التأكيدات الرسمية على إجراء الانتخابات في موعدها، إلا أن الأجواء السياسية المشحونة تشي باحتمالية التأجيل التقني دون تحديد سقف زمني واضح، مما قد يضع الانتظام الدستوري أمام اختبار جديد.

يبدو عام 2026 بمثابة «عام الحقيقة» للبنان، فإما الذهاب نحو إصلاحات هيكلية حقيقية تشمل العدالة الضريبية، ومحاسبة القطاع المصرفي، وحماية الأصول السيادية، أو الاستمرار في سياسة «الهروب إلى الأمام» التي قد تؤدي إلى تلاشي ما تبقى من ملامح الدولة اللبنانية.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

كيف شكلت رسوم ترامب الجمركية اقتصاداً عالمياً جديداً

عام من الصدمات.. ما الذي حدث خلال 2025

مر عام كامل منذ أن أوفى الرئيس دونالد ترامب بوعده الانتخابي الأكثر إثارة للجدل، مُطلقاً ما يمكن وصفه بأكبر تحول في السياسة التجارية الأمريكية منذ قانون «سموت-هاولي» في ثلاثينيات القرن الماضي. لم يكن عام 2025 مجرد عام لتقلبات الأسواق، بل كان العام الذي أُعلن فيه رسمياً موت «التجارة الحرة» بمفهومها التقليدي الذي ساد بعد الحرب الباردة. لقد استيقظ العالم في مطلع العام الماضي على واقع الرسوم الجمركية الشاملة بنسبة 10% إلى 20% على جميع الواردات، ورسوم عقابية وصلت إلى 60% على البضائع الصينية؛ صدمة لم تقتصر ارتداداتها على الموانئ الأمريكية، بل هزت أركان المصانع من شينزين إلى شتوتغارت.

في الأشهر الأولى للتطبيق، ساد الغموض والترقب، لكن سرعان ما تحول المشهد إلى فوضى لوجستية وإعادة تسعير شاملة للمخاطر. البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية - التي بات دورها هامشياً أكثر من أي وقت مضى - تشير إلى انكماش في حجم التجارة العالمية للسلع بنسبة تقدر بـ 2.5% خلال عام 2025، وهو تراجع لم نشهده خارج أوقات الأزمات المالية الكبرى أو الجوائح. لم تكن هذه الرسوم مجرد أداة اقتصادية لتقليص العجز التجاري الأمريكي، بل تم استخدامها كسلاح جيوسياسي فتاك، مما أجبر الحكومات والشركات متعددة الجنسيات على الاختيار بين كفاءة التكلفة وبين «الأمن الاقتصادي».

الأرقام لا تكذب، فقد أظهرت تقارير وزارة العمل الأمريكية أن التضخم، الذي كاد أن يُروض في 2024، عاد ليطل برأسه مسجلاً مستويات تراوحت بين 4.5% و5% في منتصف 2025، مدفوعاً بارتفاع تكاليف السلع المستوردة التي تم تمريرها مباشرة إلى المستهلك الأمريكي. ورغم أن الخزانة الأمريكية سجلت إيرادات جمركية قياسية، إلا أن الدراسات الصادرة عن معهد بيترسون للاقتصاد الدولي تؤكد أن التكلفة الحقيقية تحملتها الأسر الأمريكية المتوسطة، حيث قُدرت الخسارة السنوية في القوة الشرائية للأسرة الواحدة بحوالي 1700 دولار، نتيجة لارتفاع أسعار كل شيء من الملابس والإلكترونيات إلى قطع غيار السيارات.

على الجانب الآخر من المحيط، لم يقف العالم مكتوف الأيدي. فما بدأ كإجراء أمريكي أحادي الجانب، تحول سريعاً إلى حرب استنزاف اقتصادية. الاتحاد الأوروبي، والصين، وحتى الحلفاء المقربين مثل كندا والمكسيك، ردوا بإجراءات انتقامية مدروسة استهدفت الصادرات الأمريكية الحساسة سياسياً (مثل المنتجات الزراعية والويسكي). هذا التصعيد المتبادل خلق ما يسميه صندوق النقد الدولي بـ «التشرذم الجيو-اقتصادي»، حيث تراجع النمو العالمي بمقدار 0.8% مقارنة بالتوقعات السابقة لفرض الرسوم، مع دخول اقتصادات ناشئة في دوامة من أزمات الديون نتيجة لقوة الدولار الأمريكي المفرطة.

نحن اليوم أمام مشهد اقتصادي جديد كلياً؛ سلاسل التوريد لم تعد خطوطاً مستقيمة تبحث عن أرخص العمالة، بل أصبحت شبكات معقدة تبحث عن الأمان السياسي. الشركات التي قضت عقوداً في بناء مبدأ «الإنتاج في الوقت المحدد»، انتقلت قسراً إلى مبدأ «الإنتاج للتحوط». في هذا التقرير المفصل، سنغوص في عمق البيانات لنحلل كيف غيرت هذه الرسوم وجه الاقتصاد العالمي، ومن هم الرابحون والخاسرون في هذه المعركة الصفرية.

زلزال الـ 60%: فك الارتباط الكبير مع الصين

كانت الرسوم الجمركية بنسبة 60% على الواردات الصينية هي الضربة الأقوى في جعبة الإدارة الأمريكية، وهدفت بشكل صريح إلى إنهاء الاعتماد الاقتصادي على بكين. تشير بيانات الجمارك الصينية والأمريكية لعام 2025 إلى انهيار غير مسبوق في التجارة الثنائية المباشرة، حيث تراجعت الواردات الأمريكية من الصين بنسبة تجاوزت 40% في قطاعات الإلكترونيات والألعاب والأثاث. هذا «الفصل القسري» لم يؤدِ إلى عودة الوظائف إلى أمريكا بالقدر المأمول، بل أدى إلى تحويل مسار التجارة عبر وسطاء، حيث ازدهرت الموانئ في فيتنام والمكسيك كـ «محطات ترانزيت» لإعادة تغليف البضائع الصينية وتصديرها لتجنب الرسوم، مما زاد من تكلفة الشحن والتعقيد اللوجستي.

الصين، من جانبها، لم تقف عند حدود الرد الجمركي التقليدي. لقد سارعت بكين في تنفيذ استراتيجية «التداول المزدوج» بتركيز أكبر على الداخل، مع توجيه صادراتها بكثافة نحو دول الجنوب العالمي وأسواق «الحزام والطريق». البيانات تظهر ارتفاعاً بنسبة 25% في الصادرات الصينية إلى روسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال العام الماضي، كبديل للأسواق الغربية المغلقة. كما ردت الصين بفرض قيود صارمة على تصدير المعادن الأرضية النادرة والمكونات الحيوية لصناعة البطاريات، مما وضع شركات السيارات الكهربائية والتكنولوجيا الأمريكية في مأزق حقيقي لتدبير سلاسل الإمداد.

تأثرت الشركات التكنولوجية العملاقة بشكل خاص. فشركة «أبل» وغيرها من عمالقة التكنولوجيا وجدوا أنفسهم في سباق مع الزمن لتسريع الخروج من الصين، وهي عملية مكلفة ومعقدة. التقارير المالية للربع الثالث من 2025 أظهرت تآكل هوامش الربح للشركات التي تعتمد بشدة على المكونات الصينية، مما اضطرها لرفع أسعار منتجاتها النهائية بنسب تراوحت بين 15-20%. لقد أصبح «الآيفون» وغيره من الأجهزة الذكية أغلى ثمناً، ليس بسبب تطور التكنولوجيا، بل بسبب تكلفة الجغرافيا السياسية.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

من الناحية الاقتصادية الكلية، أدى تراجع الطلب الأمريكي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، حيث كافحت بكين للحفاظ على نسبة نمو 4% في 2025، وسط أزمة عقارية مستمرة. لكن المفارقة تكمن في أن العجز التجاري الأمريكي الإجمالي لم ينخفض بشكل دراماتيكي كما وعد ترامب؛ بل انتقل العجز من الصين إلى دول أخرى مثل فيتنام، الهند، والمكسيك. هذا يثبت النظرية الاقتصادية القائلة بأن الرسوم الجمركية لا تعالج العجز التجاري الناجم عن نقص الادخار المحلي، بل تعيد توجيهه فقط.

أخيراً، أدى هذا التصعيد إلى تسريع الصين لخططها في التخلي عن الدولار في تعاملاتها التجارية. شهدنا في 2025 زيادة ملحوظة في تسوية صفقات الطاقة والمواد الخام باليوان الصيني، خاصة مع دول الخليج وروسيا والبرازيل. هذا الاتجاه، وإن كان لا يهدد هيمنة الدولار فوراً، إلا أنه يزرع بذور نظام مالي عالمي موازٍ بعيداً عن سطوة العقوبات الأمريكية والرسوم الجمركية.

الحلفاء في مرمى النيران: أوروبا وأمريكا الشمالية

لم تفرق سياسة «أمريكا أولاً» في نسختها الثانية بين خصم وحليف. الرسوم الشاملة بنسبة 10-20% وقعت كالصاعقة على الاتحاد الأوروبي، الذي يعد الشريك التجاري الأكبر للولايات المتحدة. صناعة السيارات الألمانية كانت من أكبر المتضررين؛ حيث تشير بيانات الرابطة الألمانية لصناعة السيارات إلى تراجع صادرات السيارات إلى الولايات المتحدة بنسبة 18%، مما عمق من الركود الصناعي في ألمانيا ودفع الاقتصاد الأوروبي ككل نحو حافة الانكماش.

ردت بروكسل بحزم، مستخدمة «أداة مكافحة الإكراه» الجديدة. تم فرض رسوم انتقامية على قائمة طويلة من المنتجات الأمريكية، ركزت بشكل ذكي على الولايات المتأرجحة سياسياً في أمريكا. لكن الأخطر كان التحول الاستراتيجي؛ فقد بدأ الاتحاد الأوروبي في عام 2025 بتسريع مفاوضات التجارة الحرة مع تكتل «ميركوسور» ودول الآسيان والهند، في محاولة لتقليل الاعتماد على السوق الأمريكية المتقلبة. العلاقات عبر الأطلسي وصلت إلى أدنى مستوياتها الدبلوماسية والتجارية منذ عقود.

في أمريكا الشمالية، واجهت الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا اختباراً وجودياً. المكسيك، التي كانت المستفيد الأكبر من التوترات الأمريكية الصينية سابقاً، وجدت نفسها في موقف حرج. هددت الإدارة الأمريكية بفرض رسوم إضافية إذا لم توقف المكسيك تدفق البضائع الصينية عبر أراضيها. هذا الضغط أدى إلى تذبذب حاد في سعر «البيزو» المكسيكي، وعرقل استثمارات «النيورشورينغ» (نقل الأعمال للدول القريبة). كندا أيضاً تأثرت بشدة في قطاعات الطاقة والألمنيوم، مما دفع أوتاوا للبحث عن تنويع شركائها التجاريين نحو المحيط الهادئ.

بريطانيا، التي كانت تأمل في اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة بعد البريكسيت، وجدت نفسها هي الأخرى أمام حائط الرسوم الجمركية. تضرر قطاع الخدمات والصناعات الدوائية البريطانية، مما زاد من الضغوط التضخمية في المملكة المتحدة التي تعاني أصلاً من ضعف النمو. لقد أثبت عام 2025 للندن أن «العلاقة الخاصة» لا تحمي من الحمائية الاقتصادية عندما تتعلق الأمور بشعارات «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى».

النتيجة الأبرز لهذا التوتر مع الحلفاء هو تآكل «الغرب الاقتصادي» ككتلة موحدة. بدلاً من التنسيق لمواجهة الممارسات التجارية الصينية غير العادلة، انشغلت واشنطن وبروكسل وطوكيو في نزاعات تجارية بينية. هذا التشتت أضعف الموقف التفاوضي للغرب في المؤسسات الدولية ومنح الصين وروسيا مساحات للمناورة وبناء تحالفات بديلة تعتمد على المصالح المشتركة بعيداً عن المعايير الغربية.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

التضخم: الضريبة الخفية على المستهلك والشركات

القصة الأهم للمواطن العادي في 2025 كانت «بطاقة السعر». النظريات الاقتصادية التي حذرت من أن الرسوم الجمركية هي ضريبة يدفعها المستورد (وبالتالي المستهلك) أثبتت صحتها. ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع المستوردة والسلع المحلية التي تستخدم مدخلات مستوردة. قطاع البناء والتشييد، على سبيل المثال، شهد قفزة في التكاليف بسبب الرسوم على الصلب والألمنيوم ومواد البناء، مما زاد من أزمة القدرة على تحمل تكاليف الإسكان.

الشركات الأمريكية الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضرراً. فبينما استطاعت الشركات الكبرى التحوط أو التفاوض على الأسعار، وجدت الشركات الصغيرة نفسها عاجزة عن استيعاب زيادة التكلفة بنسبة 10-20%، مما أدى إلى موجة من الإفلاسات في قطاعات التجزئة والتصنيع الخفيف. تقرير صادر عن «الاتحاد الوطني للأعمال المستقلة» أشار إلى أن «تكلفة المدخلات» كانت الشاغل الأول لـ 65% من أصحاب الأعمال الصغيرة في 2025، متجاوزة تكلفة العمالة.

تأثير «الدومينو» للتضخم لم يتوقف عند السلع. فقد اضطر الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، الذي كان يخطط لخفض الفائدة، إلى الحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة لفترة أطول لكبح جماح التضخم الناجم عن الرسوم. هذا القرار أبقى تكلفة الاقتراض مرتفعة (الرهن العقاري، قروض السيارات، بطاقات الائتمان)، مما خنق الطلب الاستهلاكي في النصف الثاني من العام وأثار مخاوف من ركود تضخمي.

عالمياً، أدى ارتفاع الدولار (نتيجة للفائدة المرتفعة والملاذ الآمن) إلى «تضخم مستورد» في الدول النامية. الدول التي تستورد غذاءها وطاقتها بالدولار وجدت فواتيرها تتضخم بشكل جنوني. مصر، تركيا، وباكستان، ودول أفريقية عديدة واجهت ضغوطاً هائلة على عملاتها واحتياطياتها الأجنبية. يمكن القول إن الرسوم الأمريكية صدرت التضخم إلى العالم، مما زاد من معدلات الفقر والاضطرابات الاجتماعية في الاقتصادات الهشة.

وفي محاولة للتأقلم، لجأ المستهلكون حول العالم إلى تغيير عاداتهم الشرائية، مفضلين السلع المحلية الأرخص أو الاستغناء عن الكماليات. هذا التحول في السلوك الاستهلاكي ضرب أرباح الشركات العالمية الكبرى في قطاع السلع المعمرة والفاخرة، والتي شهدت أسهمها تقلبات عنيفة في «وول ستريت» وبورصات أوروبا وآسيا طوال العام.

تحولات جيوسياسية: صعود التكتلات والعملات البديلة

أخطر تداعيات عام 2025 لم تكن في جداول البيانات المالية، بل في الخرائط الجيوسياسية. لقد فقد النظام الاقتصادي القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية ما تبقى من مصداقيته. العالم تحول فعلياً إلى نظام «التكتلات التجارية». نرى الآن تكتلاً يتمحور حول أمريكا الشمالية (مع ضغوط شديدة لدمج بريطانيا وأستراليا)، وتكتلاً أوراسياً تقوده الصين وروسيا، وتكتلاً أوروبياً يحاول الحفاظ على استقلاليته الاستراتيجية بصعوبة.

مجموعة «بريكس» اكتسبت زخماً هائلاً في 2025. الدول التي خشيت من «تسليح الدولار» والرسوم العقابية رأت في بريكس الملاذ الآمن. تم تفعيل آليات جديدة للتبادل التجاري بالعملات المحلية وإنشاء أنظمة دفع بديلة لنظام «سويفت». ورغم أن عملة بريكس الموحدة لم ترَ النور بعد، إلا أن حجم التجارة البينية بين أعضاء المجموعة بالعملات المحلية قفز بنسبة 40%، مما يقلل تدريجياً من فعالية العقوبات الاقتصادية الأمريكية مستقبلاً.

الذهب والبيتكوين كانا الرابحين الأكبر في هذا المناخ من عدم اليقين. البنوك المركزية (خاصة في الصين والهند والشرق الأوسط) واصلت شراء الذهب بمعدلات تاريخية لتنويع احتياطياتها بعيداً عن الدولار والسندات الأمريكية التي باتت عوائدها مهددة بالتضخم والديون المتفاقمة. البيتكوين، من جهته، تم تبنيه من قبل بعض المؤسسات كأصل للتحوط ضد «تسييس المال»، مما دفعه لمستويات قياسية جديدة في 2025.

الاستثمار الأجنبي المباشر شهد أيضاً تحولاً جذرياً. تدفقات الاستثمار لم تعد تبحث عن العائد الأعلى فقط، بل عن «الدولة الصديقة». الشركات الأمريكية سحبت استثمارات من الصين وضختها في الهند وفيتنام. وبالمقابل، الشركات الصينية ضخت استثمارات ضخمة في المكسيك والمجر والمملكة العربية السعودية للالتفاف على الحواجز التجارية. هذا التشرذم الاستثماري يقلل من كفاءة الاقتصاد العالمي ويحرم الدول النامية الأفقر من التكنولوجيا ورأس المال.

أخيراً، أصبحت السياسة الصناعية هي العقيدة الجديدة للحكومات. لم تعد الحكومات تكتفي بالتنظيم، بل أصبحت تتدخل لضخ الدعم المباشر للصناعات الحيوية كالرقائق والطاقة النظيفة لمواجهة المنافسة. نحن نعيش الآن في عصر «سباق الدعم الحكومي»، وهو سباق لا تستطيع الفوز فيه إلا الدول الغنية، مما يوسع الفجوة بين الشمال والجنوب ويعمق عدم المساواة العالمية.

اقتصاد عالمي «أقل كفاءة وأكثر خطورة»

في ختام هذا التقرير، وبعد مراجعة دقيقة لبيانات عام 2025، يمكن القول إن «صدمة الرسوم» قد حققت بعض أهدافها السياسية قصيرة المدى للإدارة الأمريكية، مثل إظهار الحزم ورفع الإيرادات الجمركية، لكن الثمن الاقتصادي العالمي كان باهظاً. الاقتصاد العالمي اليوم أقل كفاءة، وأكثر تكلفة، وأشد انقساماً. لقد تم استبدال منطق السوق بمنطق القوة، وحل «أمن التوريد» محل «ميزة التكلفة».

إن التغييرات التي حدثت خلال العام الماضي ليست مجرد دورة اقتصادية عابرة، بل هي تغييرات هيكلية عميقة يصعب عكسها. سلاسل التوريد التي تم تفكيكها ونقلها لن تعود بسهولة، والثقة التي فُقدت بين الشركاء التجاريين تحتاج لعقود لترميمها. العالم لم يعد «قرية صغيرة» كما بشرت العولمة، بل أصبح «جزر محصنة» تتبادل التجارة بحذر وتوجس.

التوقعات لعام 2026 وما بعده تشير إلى استمرار حالة «اللاحرب واللاسلم» التجارية. المخاطر تتزايد من احتمال تحول الحروب التجارية إلى حروب عملات صريحة، حيث قد تلجأ الدول لخفض قيمة عملاتها لتعويض أثر الرسوم، مما يدخل العالم في دوامة من التخفيضات التنافسية المدمرة.

أخيراً، الدرس الأهم من عام 2025 هو أن الاقتصاد والسياسة لم يعودا مسارين متوازيين، بل تداخلا حد الاندماج. الشركات والمستثمرون والدول الذين سينجون في هذه البيئة الجديدة هم أولئك الذين يفهمون أن قراءة نشرة الأخبار السياسية باتت بنفس أهمية قراءة الميزانيات العمومية. لقد انتهى عصر التجارة البريئة، وبدأ عصر التجارة المسلحة.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

أسواق الطاقة على صفيح بارد في 2026

طوفان المعروض في مواجهة ركود الطلب

يدخل العالم عام 2026 وهو يواجه مفارقة نادرة في أسواق الطاقة لم نشهد مثلها منذ منتصف العقد الماضي. فبينما تشتعل التوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج التقليدية، تشهد الأسواق ما يمكن تسميته بـ «تخمة نفطية» غير مسبوقة قادمة من خارج منظمة أوبك. الأسعار، التي كان من المفترض أن تحلق عالياً بسبب المخاطر السياسية، تجد نفسها مكبلة تحت وطأة ملايين البراميل الجديدة التي تتدفق يومياً من الأمريكيتين، مصطدمةً بجدار «الطلب الهش» الناتج عن تباطؤ الاقتصاد العالمي بفعل الرسوم الجمركية.

تشير بيانات «وكالة الطاقة الدولية» الصادرة مطلع هذا العام إلى أن الفائض في المعروض العالمي قد يتجاوز 1.5 مليون برميل يومياً بحلول الربع الثاني من 2026، وهو رقم يضع ضغوطاً هائلة على الأسعار. هذا الفائض ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة مباشرة لسياسات «احفر، يا عزيزي، احفر» التي تبنتها الإدارة الأمريكية لتعزيز هيمنة الطاقة وخفض التضخم المحلي، بالتزامن مع طفرة إنتاجية في البرازيل وغيانا وكندا.

في المقابل، يقف الطلب العالمي في موقف الدفاع. الحرب التجارية الشرسة بين الولايات المتحدة والصين، وتراجع حركة التجارة العالمية، أدى إلى تباطؤ محركات التصنيع في آسيا، وهي المنطقة التي كانت تلتهم تقليدياً كل قطرة نفط إضافية. نحن أمام مشهد معقد: وفرة في العرض تبحث عن مشترين، ومخاطر جيوسياسية تمنع الأسعار من الانهيار التام، وتحالف «أوبك بلس» الذي يقف أمام خيارات أحلاها مر للحفاظ على توازن السوق.

العنوان الأبرز لعام 2026 هو بلا شك الهيمنة الإنتاجية لدول الأمريكيتين. الولايات المتحدة كسرت كل أرقامها القياسية السابقة، حيث تشير تقديرات «إدارة معلومات الطاقة» إلى أن الإنتاج الأمريكي تجاوز حاجز الـ 13.8 مليون برميل يومياً، مدفوعاً بتخفيف القيود البيئية وفتح أراضٍ فيدرالية جديدة للتنقيب. هذا التدفق الهائل لم يكتفِ بتلبية الطلب المحلي الأمريكي، بل تحول جزء كبير منه للتصدير، لينافس النفط التقليدي في أسواقه التاريخية في أوروبا وآسيا.

إلى الجنوب، لا يقل المشهد إثارة. البرازيل وغيانا تواصلان ضخ كميات ضخمة من النفط البحري بتكلفة استخراج منخفضة تنافسية للغاية. هذا «الهلال النفطي» في نصف الكرة الغربي خلق فائضاً هيكلياً في السوق، مما قلل من نفوذ المنتجين التقليديين في الشرق الأوسط وروسيا. الشركات الغربية الكبرى، التي تراجعت جزئياً عن التزاماتها المناخية الصارمة تحت ضغط الحاجة للأمن الطاقي والربحية، عادت لتضخ استثمارات مليارية في الحقول التقليدية، مما يعزز فرضية أن عصر النفط لا يزال بعيداً عن نهايته.

هذه الوفرة وضعت سقفاً لأسعار النفط، حيث يجد خام برنت صعوبة في الاستقرار فوق مستوى 75 دولاراً للبرميل لفترات طويلة. بالنسبة للدول المستهلكة، هذه أخبار جيدة نظرياً لخفض التضخم، لكن بالنسبة للدول المعتمدة على ريع الطاقة، فإن عام 2026 ينذر بضغوط شديدة على ميزانياتها العامة قد تضطرها لاتخاذ إجراءات تقشفية قاسية.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

أسواق الطاقة على صفيح بارد في 2026

مأزق «أوبك بلس» ووحدة الصف

تواجه منظمة «أوبك» وحلفاؤها في 2026 اختباراً هو الأصعب منذ أزمة وباء كورونا. استراتيجية خفض الإنتاج لدعم الأسعار بدأت تفقد فعاليتها أمام طوفان المعروض من خارج المنظمة. البيانات تشير إلى أن حصة «أوبك بلس» السوقية تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات، مما يثير تململاً بين الأعضاء، لا سيما الدول التي تحتاج لزيادة الإنتاج لتمويل مشاريعها التنموية.

السيناريو الذي يخشاه الجميع في 2026 هو تكرار سيناريو 2014، أي اندلاع «حرب حصص سوقية». إذا قررت الدول الكبرى في التحالف أن الدفاع عن السعر أصبح مكلفاً جداً على حساب الحصة السوقية، فقد نشهد «فتحاً للصنابير» لإغراق السوق وإخراج المنتجين ذوي التكلفة العالية (مثل بعض منتجي النفط الصخري). هذا السيناريو، وإن كان مستبعداً في النصف الأول من العام، يظل ورقة ضغط مطروحة بقوة على الطاولة.

الخلافات الداخلية حول حصص الإنتاج والقدرة المرجعية لكل دولة عادت لتطفو على السطح. روسيا، التي تعاني من ضغوط اقتصادية وعقوبات، تحاول تصدير أكبر قدر ممكن ولو بخصومات كبيرة، مما يقوض جهود المملكة العربية السعودية ودول الخليج لضبط السوق. تماسك التحالف في 2026 مرهون بقدرة قادته على إقناع الأعضاء بأن «الألم الجماعي» لخفض الإنتاج أفضل من «الانهيار الجماعي» للأسعار.

رغم وفرة المعروض، تظل الجغرافيا السياسية هي «الورقة الجامحة». العقوبات الغربية المفروضة على قطاعات الطاقة في روسيا وإيران وفنزويلا أدت إلى مأسسة ما يعرف بـ «سوق الظل». أساطيل ضخمة من الناقلات القديمة تنقل ملايين البراميل يومياً بعيداً عن أنظمة التأمين والتتبع الغربية، وتتجه بشكل أساسي نحو المصافي المستقلة في الصين والهند. هذا السوق الموازي يجعل قراءة البيانات الرسمية للعرض والطلب أمراً في غاية الصعوبة ويقلل من فعالية أي عقوبات أمريكية جديدة.

التوترات في الممرات المائية الحيوية (مثل مضيق هرمز وباب المندب) لا تزال تشكل هاجساً، لكن الأسواق أبدت في 2026 نوعاً من «التبلد» تجاه هذه المخاطر بفضل وجود طاقة إنتاجية فائضة يمكن الاستعانة بها عند الضرورة. ومع ذلك، فإن أي تصعيد عسكري مباشر يهدد البنية التحتية النفطية في الخليج العربي سيؤدي حتماً إلى قفزة سعرية مؤقتة، لكنها لن تكون مستدامة طالما أن الاقتصاد العالمي يعاني من الركود.

كما أن تحول الصين نحو الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، وإن كان بطيئاً، بدأ يظهر أثره على نمو الطلب على النفط. بكين، بدافع من أمن الطاقة والرغبة في تقليل الاعتماد على الواردات البحرية المعرضة للحصار، تسرع الخطى في هذا المجال. لذا، فإن الرهان على الصين كـ «المنقذ الدائم» للطلب العالمي على النفط لم يعد رهاناً رابحاً في 2026 كما كان في العقدين الماضيين.

ختاماً، يمكن وصف عام 2026 بالنسبة لقطاع الطاقة بأنه عام «التكيف المؤلم». المنتجون سيضطرون للتكيف مع واقع الأسعار المتوسطة والمنافسة الشرسة على الأسواق، بينما ستتكيف الدول المستهلكة مع واقع جديد تكون فيه إمدادات الطاقة سلاحاً سياسياً بقدر ما هي سلعة تجارية. التوقعات تشير إلى أن متوسط سعر برميل النفط سيتأرجح في نطاق 65 إلى 75 دولاراً، وهو نطاق «مريح للمستهلك، ومقلق للمنتج».

السيناريو الأخطر يكمن في انهيار اتفاق «أوبك بلس» تحت ضغط الرغبة في استعادة الحصص السوقية، مما قد يهوي بالأسعار إلى ما دون 50 دولاراً، مسبباً صدمة انكماشية للاقتصاد العالمي الهش أصلاً. ومع ذلك، يظل السيناريو المرجح هو استمرار سياسة «إدارة الأزمة» ومحاولة الحفاظ على قاع سعري يمنع الانهيار دون الطموح لقمم سعرية جديدة.

أخيراً، ستشهد استثمارات الطاقة المتجددة بعض التباطؤ في الغرب نتيجة لارتفاع تكاليف التمويل والتركيز على أمن الطاقة الأحفوري، لكنها ستستمر بقوة في الصين وآسيا. عام 2026 يثبت مرة أخرى أن النفط، رغم كل التنبؤات بنهايته، لا يزال هو المحرك الأقوى والمؤشر الأصدق لصحة الاقتصاد والسياسة العالمية.

(سـوق النفـط العالميـة)

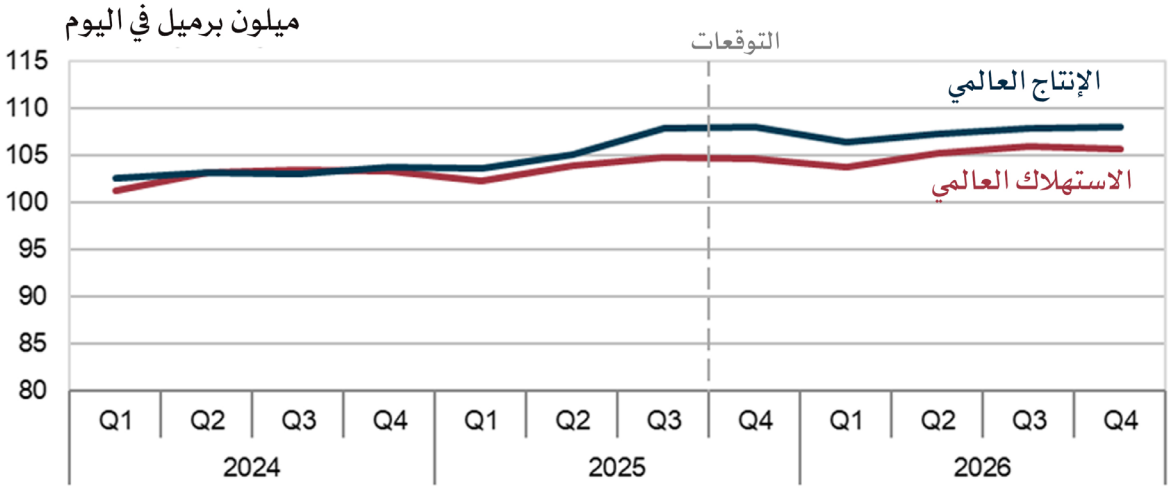

- معدل الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل - ديسمبر 2025
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت في ديسمبر 2025= 63$ للبرميل (انخفاض 1$ عن متوسط سعر البرميل في نوفمبر 2025)

التحليـلات: أدى النمـو القوي في الإنتاج العالمي مقارنة بنمو الاسـتهلاك إلى تراجع أسـعار خام برنت خـلال النصف الثاني من 2025، مـع تراكم متزايد للمخزونات العالمية، بمـا في ذلك التخزين العائم. هذا الفائض حدّ من تأثير المخاطر الجيوسياسـية في روسيا وفنزويلا على الأسعار. كما لعبت الصين دوراً مهماً في امتصاص جزء كبير من الفائض عبر بناء مخزوناتها الاستراتيجية، ما خفف من حدة الهبوط السـعري. في المقابل، ظل التزام أوبك+ بالإنتاج المقيد قائماً، مع وجود فجوات ناتجة عن العقوبات وتراجع الإنتاج في بعض الدول، بينما بقيت فنزويلا عامل عدم يقين رئيسي بسبب تعطّل صادراتها.

التوقعات: تتجه التوقعات إلى اسـتمرار الضغوط على أسـعار النفط خلال 2026 و2027 نتيجـة مواصلة نمو الإنتاج العالمي وتراكم المخزونات، مع متوسط متوقع لسعر خام برنت عند نحو 56 دولاراً للبرميل في 2026 و54 دولاراً في 2027. ورغم استمرار بناء المخزونات، يُنتظر أن تتباطأ وتيرتها تدريجياً مع تحسن الطلب العالمي وارتفاع نمو الاستهلاك، خاصة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا سـيما في آسيا. كما يُرجح بقاء إنتاج أوبك+ مستقراً دون زيادات كبيرة، في حين سيقود نمو الإمدادات دول أمريكا الجنوبية، مع احتمال تراجع إنتاج الولايات المتحدة بسبب انخفاض الأسعار.